جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

البحث النحوي في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) عند الدارسين العراقيين

أطروحة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص/ اللغة

من الطالب

يحيى عباس محمد الباوي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم رحمن حميد الأركي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ٣﴾

صدق الله العظيم

[فصلت الآية: ٣]

الفصل الأَول

عناية الباحثين العراقيين بدراسة أصول النحو عند أبي حيان في البحر المحيط.

توطئة:

درس عدد من الباحثين العراقيين الذين عنوا بدراسة تفسير (البحر المحيط) هذه الأصول من حيث الترتيب والتنظيم وإيراد المادة العلمية في رسائلهم الجامعية وأطاريحهم والكتب التي عنيت بدراسة تفسير البحر المحيط أيضا، وحصرنا هذا الفصل الخاص بأصول النحو في الكتب والرسائل والأطاريح فقط؛ لأنَّ البحوث التي كُتبتْ في البحر لم يتسنَ لها الخوض في غمار هذه الأصول وقبل أن نشرع في دراسة هذا الفصل الخاص بأدلة الصناعة أو ما يشتهر تسميته بأصول النحو سأذكر المراد من هذه الأصول وأهميتها في علم النحو وهي كما بينها الباحثون العراقيون لكون هذه الأصول هي الأساس الذي بنى عليها العلماء قواعدهم لتأسيس هذا النوع من العلوم.

وسنضع بين يدي القارئ الكريم صورة عن كل من هذه الأصول كما وردت في البحر المحيط بحسب أنماطها وما يتفرع عن بعضها معززا ذلك بما ورد في دراسات الباحثين العراقيين له.

يذكر الباحث (وليد عادل علي السبعاوي) أنَّ النحاة الأوائل اعتمدوا على أصول النحو التي هي ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[١] منذ أن بدأ الدرس النحوي في البصرة، ثم في الكوفة فعليها بُنيتْ الدراسات النحوية الأُولى وبها عَضُدَتْ الأحكام النحوية وعن طريقها استدلَّ على معرفة أصول المفردات والتراكيب[٢]، ونرى ذلك واضحًا في المدونة النحوية، إذ لولا تلك الأصول لما عرفت مقاييس العرب، فـ((إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولًا تتفرع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول))[٣].

فعلماء النحو وضعوا أصولهم النحوية متأثرين في ذلك بعلماء الفقه والحديث وساروا على تلك الطريق التي انتهجها الفقهاء والمحدِّثون وهذا ما يبرزه بوضوح لنا الباحث (محسن حسين علي الخفاجي) الذي ذكر أنَّ هؤلاء الفقهاء المحدِّثين عنوا بالسند وضبطه واشترطوا أن يكون الراوية ثقةً صالحًا ممن لا يطعن عليه في صدق الحديث وصلاح العمل، وما وضعوه من تجريح الرجال

---

[١] لمع الأدلة في أصول النحو: ٨٠، وينظر: الخلاف النحوي في تفسير البحر المحيط (أطروحة): ١٤.

[٢] ينظر: الخلاف النحوي في تفسير البحر المحيط: ١٤.

[٣] مقاييس اللغة: ٣/١.

وتعديلهم كذلك فعل علماء العربية، ومن يقارن بين ما كتبه أبو البركات الأنباري في (لمع الأدلة) تحت عنوان (في قبول نقل أهل الأهواء) واشتراطه صدق الرواية بغض النظر عن اتجاهه المذهبي وما قاله علماء الحديث فلا يجد اختلافًا ظاهرًا[١].

ويواصل الخفاجي حديثه عن هذه الأصول فيذكر أنَّه كما كان للمحدّثين نصوصهم كذلك كان للنحاة واللغويين نصوصهم فنجدهم يقسمون الكلام على مراتب متفاوتة فصحيح وأفصح، ونظير ذلك في علوم الحديث تفاوت رتب الصحيح ففيها صحيح وأصح[٢].

ونحن نتابع الباحث الخفاجي في قوله هذا ونزيد عليه أنَّ ابن جني أكَّد في مقدمة كتابه (الخصائص) هذه العلاقة بين علماء العربية والفقهاء التي كان من نتائجها أن وضع النحويون أصولا على غرار أصول الفقه إذ قال وهو يتحدث عن سبب تأليف كتابه: ((وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن وقد تعلق عليه به))[٣].

وبعد الحديث عن هذه العلاقة بين أصول النحو وأصول الحديث والفقه، لابد لنا من التعريف بأصول النحو وهي كما نقل تعريفها عدد من الباحثين العراقيين منهم الباحث (عبد الجواد عبد الحسن علي البيضاني) الذي ذكر أنَّ أصول النحو أو أدلة الصناعة النحوية تعرف بأنَّها: الأدلة التي يستند إليها الباحث في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حظيظ التقليد ويرتفع الى الابداع[٤].

وتابع الباحث البيضاني كلامه فذكر أنَّه من أشهر من عنى ببسط الأصول النحوية أبو الفتح عثمان بن جني الذي ذكر أنَّ أدلة النحو ثلاثة (السماع، والقياس، والإجماع)[٥]، ونبَّه الباحث

---

[١] ينظر: لمع الأدلة: ٨٦-٨٨، والترجيح النحوي في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (كتاب): ٣٥.

[٢] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١٦٨/١، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٣٥.

[٣] الخصائص: ٢/١.

[٤] ينظر: لمع الأدلة: ٨٠، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط (أطروحة): ١٦١.

[٥] ينظر: الخصائص: ١١٩/١، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦١.

(محسن الخفاجي) على أنَّ ابن جني حينما ذكر هذه الأصناف الثلاثة لم يذكر الصنف الرابع الذي ذكره بعده أبو البركات الأنباري وهو (استصحاب الحال) مع أنَّ أبا البركات لم يذكر الإجماع على أنَّه أصل من أصول النحو، فتحصل من تصنيف ابن جني وأبي البركات أربعة أصناف هي (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)، إلا أنَّه بالرجوع إلى كتاب (الخصائص) لابن جني وجده الباحث الخفاجي يعتمد (استصحاب الحال) دليلا من أدلة النحو[١].

وعند رجوعنا إلى كتاب (الخصائص) للتثبت من صحة كلام الباحث (محسن الخفاجي) وجدناه صادقًا فيما يقول فابن جني استعمل (استصحاب الحال) في مواضع من كتابه لكنَّه لم يعقد بابًا مستقلًا له فهو لم يضع أية قواعد خاصة به غير أنَّه استعمله ولم ينص على اسمه، إذ قال في باب أسماه: ((باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما": يجوز أن يأتي السماع بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله... وما يجري مجراها – مما هو واقع موقع الأصول مثلها– بأصليته، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه كما ورد في عنسل وعنبس ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس وعسل))[٢].

وكان الباحث (وليد عادل علي السبعاوي) متابعًا للباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر أنَّ أدلة النحو أربعة، إذ قال: ((وبعد مرحلة متأخرة عن بداية الدرس النحوي من التأليف في أصول النحو استقرت أنماطه على أربعة وهي " السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال")) [٣].

وبالعودة إلى التعريفات التي ذكرها عدد من الباحثين العراقيين نجد أنَّ الباحث (عبد العزيز علي مطلك الدليمي) ذكر التعريف نفسه الذي ذكره الباحث (عبد الجواد البيضاني) ولم يزد عليه شيئا، وعرَّفه الباحث الخفاجي بأنَّ: ((أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه: أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيلا))[٤].

---

[١] ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٣٦.

[٢] الخصائص: ٦٨/٣.

[٣] الخلاف النحوي في تفسير البحر المحيط: ١٤.

[٤] لمع الأدلة: ٨٠، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٣٥.

وبعد التعريف بأصول النحو نجد أنَّ الأصول التي اعتمدها النحويون هي الأصول أنفسها التي اعتمدها الفقهاء، إذ كان لهم ((طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والاجماع كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والاجماع وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة))[١].

وأبو حيان الأندلسي كمن سبقه من النحاة اعتمد على هذه الأصول كثيرًا في دراساته النحوية في (البحر والمحيط) وقد فصَّل القول في آراء النحاة والمعربين فيها، واختلاف أقوالهم فيها من خلال توجيهه للآيات الكريمة غالباً إعرابًا ولغة وتعريفًا وبلاغة.

وهذا ما أكده الباحث (عبد الجواد البيضاني)، إذ قال: ((ونحويٌّ كبير كأبي حيان لابد له من أدلة يعزز بها رأيه ويقوي حجته لتمكينه من تعميم أركانه))[٢].

---

[١] في أصول النحو: ١٠٤-١٠٥.

[٢] اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦٢.

المبحث الأول

السماع

اعتمد النحاة على السماع اعتمادًا كبيرًا وأبو حيان كغيره من النحاة أخذ بالسماع فجاءت أدلته معتمدة على ما سُمِعَ من كلام العرب سواء أكان ذلك مما جاء في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أم ما جاء في الحديث الشريف، أم ما جاء في الشعر أو النثر، نلمس ذلك بكل وضوح عند تعرضه لمسائل نحوية، أو توجيه للقراءات القرآنية، أو في إعراب آيات التنزيل، لذا كان السماع هو الأساس والأصل الذي اعتمد النحاة عليه في تقعيد النحو[١].

وقد عرَّف النحاة السماع تعريفات عديدة منها ما ذكره الباحث (عبد العزيز علي مطلك الدليمي) من أنَّ أبا البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) سماه النقل وعرَّفه بأنَّه: ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[٢].

ومنها ما ذكره الباحث (محسن الخفاجي) أنَّ السيوطي (ت٩١١هـ) ذهب إلى أنَّ المقصود بالسماع هو: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر))[٣].

وبعد مطالعتنا للتعريفات التي أوردها باحثونا عن هذا الأصل لم نرَ واحدًا منهم ذكر أنَّ أحد التعريفات أشمل وأعم من الآخر واكتفوا بنقل التعريفات فقط، فمن خلال مقارنتنا للتعريفات نرى أنَّ تعريف السيوطي للسماع أكثر شمولًا من تعريف أبي البركات الأنباري، والسبب في ذلك أنَّ أبا البركات الأنباري قصر الكلام في السماع على ما فيه من كلام العرب من غير تفصيل لوجوهه، أما السيوطي فقد عزز القول فيه مجملا[٤] كما رأينا.

---

[١] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط (أطروحة): ٧٤.

[٢] لمع الأدلة: ٨١، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٤.

[٣] الاقتراح في علم أصول النحو: ٦٧، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٠.

[٤] ينظر: الشاهد النحوي في تفسير الطبري (أطروحة): ٢٥.

وبعد أن ذكر الباحث (محسن الخفاجي) تعريف السماع تابع حديثه عن هذا الاصل والاعتماد عليه، فيذكر أنَّ النحويين اعتمدوا جميعهم على السماع إلا أنَّ هناك اختلافًا بين مدرستي البصرة والكوفة في المنهج الذي سارت عليه كل مدرسة أو اختطته لنفسها، فمدرسة البصرة عوَّلت على الكثير مما سُمع من قبائل يعتد بفصاحتها، إذ لم تخالط أممًا أعجمية تؤثر في فصاحتها، وهؤلاء القبائل هم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم وأسد ((فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم))[١].

ونجد الباحث (عبد الجواد البيضاني) متابعًا للباحث (محسن الخفاجي) وذلك في أثناء حديثه عن الفرق بين المدرستين البصرية والكوفية في الأخذ بهذا الأصل، إذ ذكر أنَّ منهج البصريين افترق عن منهج الكوفيين في الأخذ عن العرب بأنَّهم لم يكونوا يجمعون كل ما يصادفهم في رحلتهم أو ينقل عن العرب، بل كانوا لا يعتدون إلا بما يطمئنون إليه ويستوثقون منه، فكان أن أبعدوا عن مجال دراستهم الكثير من المنقول والمسموع، ولم يعتدوا إلا بلهجات قبائل معدودة كانت قد استوطنت كبد الصحراء وابتعدت عن الحضر والأرياف من الذين لم يتأثر لسان أبنائها بلهجات الحضر وبلغات الأجانب والأعاجم[٢]، لذلك كان منهج البصريين أن يتأولوا القليل ويعدوه مما يحفظ ولا يقاس عليه، أما منهج الكوفيين فقد اعتمدوا على كل ما سُمع عن العرب بغض النظر عن حجم هذا المسموع وعن القبيلة التي سُمع منها، فقد ذكرت لنا المصادر أنَّها أخذت من قبائل احتكت بالأعاجم مثل تغلب والنَّمِر لمجاورتهم لليونان، وبكر التي خالطت الفرس والنبط، وعبد القيس النازلة في البحرين التي خالطت الفرس والهند[٣].

---

[١] المزهر: ١/١٦٧، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٠.

[٢] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٦٤.

[٣] ينظر: الاقتراح: ٤٤-٤٥، والمزهر: ١/١٦٧-١٦٨.

وقد وضَّح ذلك الباحث (محسن الخفاجي) حينما ذكر بأنَّ الكوفيين كانوا يعوِّلون على البيت اليتيم بل الشطر من البيت ويبنون عليه قواعدهم كاستشهادهم على جواز وقوع لام الابتداء في خبر (لكنَّ) بنصف بيت دون أن يُعرف قائله منها[١]:

ولكنِّي مـــن حبــها لعمــيد

يتبين لنا أنَّ للسماع عند النحاة أثرًا في تقعيد اللغة وقد دفعهم ضبط القرآن لتقعيد مفهومه بضوابط الفصاحة المتمثلة في قبائل معينة، وزمان محدد مع الاطراد والغلبة حتى يتحقق في معنى الحجية والثبوت ويبعد عن تهمة التأثر بالأعاجم.

هذا هو مذهب اللغويين والنحويين عامة، فكان السماع عندهم مرجع الأدلة كلها، ومن هنا أصبح العالم الذي يسمع من العرب ويشافهم له مزية من غيره، فقد روي أنَّ الكسائي (ت:١٨٩هـ) سأل الخليل من أين علمك هذا؟ فقال: ((من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي وأنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ))[٢].

أمَّا موقف أبي حيان من السماع ومنهجه في الأخذ به فقد بين لنا ذلك الباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر أنَّ أبا حيان لم يكن متابعا للبصريين في أغلب آرائهم إلا لكونهم اعتمدوا في وضع قواعدهم على السماع الموثق الكثير، ولذا نجده يعزف عن آرائهم أو لا يأخذ بمذهبهم إذا وجد نصا من السماع يخالف أقيستهم، أو كانت أقيستهم غير مؤيدة بالسماع[٣]، والملاحظ على هذا النص الذي ذكره الباحث (الخفاجي) أنَّه ليس نصَّه وليس من تفكيره بل هو نص ورد عند الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النحوي) وهي تتحدث عن أصلي السماع والقياس عند أبي حيان وإيثاره السماع إذا تعارض مع القياس، إذ قالت: ((ونراه يختار من المذاهب ما وافقه السماع وشهد له سواء كان مذهبًا بصريًا أم كوفيًا اعتدَّ به سيبويه أو الكسائي أو الفراء))[٤].

---

[١] ينظر: الإنصاف: ١/١٧٣، والترجيح النحوي في البحر المحيط:٤٠-٤١.

[٢] نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٥٩.

[٣] ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٢.

[٤] أبو حيان النحوي: ٤٠٨.

وبعد أن بيَّن الباحث (الخفاجي) موقف أبي حيان من هذا الأصل والاعتداد به، شرع بذكر مثالًا يبين فيه احتجاج أبي حيان بالمذهب الكوفي وتركه المذهب البصري لكونهم إذا أوردوا شاهدا أخضعوه للقياس من غير أن يؤيدوه بالسماع، فيذكر الباحث أنَّ أبا حيان رجَّح وجهة نظر الفراء في منع مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون في حين أجازه البصريون، قال أبو حيان: ((والصحيح مذهب الفراء وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل، فمنعُ هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر))[١].

وتابع الباحث (عبد الجواد البيضاني) ما ذهب إليه الباحث (محسن الخفاجي) من أنَّ أبا حيان كان يعتد بالسماع – فهو عنده الأساس الذي تُبنى عليه القواعد– إذا حضر ويقدمه على القياس وهو بذلك كالبصريين بإزاء السماع[٢].

لكنَّ أبا حيان لم يكن يعتد بأقوال البصريين ويعتمد عليهم لولا أنَّهم قد اعتمدوا في تقعيد أصولهم النحوية على السماع الكثير المطرد الذي لا يراوده الشك وبنوا أقيستهم على ما توافر السماع به من قبائل موثوق بها، وهنا يلحظ التجديد له لأسباب منها:

١. أنَّه لا يأخذ بمذهبهم إذا خالفه نص من السماع المخالف لأقيستهم، قال ابو حيان: ((مذهبنا في إثبات القواعد النحوية، إنما نرجع فيها إلى السماع.... فلا نُثبت الأحكام بالقياس، إنما نُثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمه لذلك السماع))[٣].

ومن ذلك مأخذه على الكوفيين في تجويزهم الجزم بـ(كيف) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا ﴿٢٨﴾﴾[البقرة:٢٨]، قال أبو حيان: ((والجزم بها غير مسموع من

---

[١] البحر المحيط: ٧٣/٢، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٢.

[٢] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٠٨، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦٥.

[٣] التذييل والتكميل: ٦٥/١٠، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦٦.

العرب فلا نجيزه قياسًا خلافًا للكوفيين وقطرب))[١].

٢. السماع عند أبي حيان هو الأصل ويأخذ به كثيرًا ويعتمد عليه، ويبني الأحكام والقواعد على ما كَثُرَ سماعه فيه، وإذا تعارض مع القياس فنراه يأخذ بالسماع ويختار من المذهب ما وافقه السماع وشهد له سواء أكان مذهبًا بصريًا أم كوفيًا، وكان يقف بوجه البصريين وقواعدهم وأحكامهم إن لم تكن مؤيدة بالسماع وإن كان القياس يسندها مع أنَّه كان بصري الهوى والنزعة[٢]، وقد ذكرنا المثال الذي رجَّح فيه أبو حيان رأي الكوفيين على البصريين في جواز مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون.

٣. السماع الذي يعتدُّ به أبو حيان لابدَّ أن تكون شواهده كثيرة دائرة على الألسنة صادرة ممن يعتد بهم وينقل عنهم، أما البيت أو البيتان فلا يمكن أن يعتد بهما، قال ابو حيان: ((لَيْسَ فِي الكلام مَفْعِلٌ، يعني فِي الآحادِ، كذا قَال أَبو علي، وَحُكِيَ عن سيبويهِ: مَهْلَكٌ، مُثَلَّثُ اللَّامِ... ولا يخالف قول سيبويه، إذ يقال :ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء منه حرف أو حرفان، كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكم))[٣].

لذلك نرى أنَّ الباحث (عبد العزيز علي مطلك الدليمي) يذكر أنَّ أبا حيان كان يعيب على ابن مالك، إذ لم يتحرَ النقل ويدقق في قبول المسموع في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم[٤]، وذكر قول أبي حيان في ذلك، إذ قال أبو حيان: ((ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن))[٥].

---

[١] البحر المحيط: ١٩٣/١، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦٦.

[٢] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٠٩، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦٧.

[٣] البحر المحيط: ٧١٨/٢، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ١٦٧.

[٤] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط:٧٦.

[٥] الاقتراح: ٩٣.

ونرى أنَّ الباحث (الدليمي) نقل النص عن أبي حيان وزعم أنَّ هذا النص موجود في شرح التسهيل لابن مالك، لكن عند رجوعنا إلى كتاب (شرح التسهيل) لم نجد هذا النص وكذلك لم نجده في مؤلفات أبي حيان، وإنما هو موجود في (الاقتراح) نقله السيوطي عن أبي حيان.

وتابع الباحث الدليمي حديثه أنَّ النحاة كانوا يسمون المادة المسموعة (الفصيح) ويقصدون بذلك النصوص التي تتسم بالنقاء اللغوي وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع هي[١]:

١. القرآن الكريم وقراءاته.

٢. الحديث النبوي الشريف.

٣. كلام العرب الفصحاء شعرًا كان أم نثرًا.

وعلى هذا الأساس شمل سماع القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، فالسماع عند أبي حيان هو مدار الحكم يأخذ به ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية وترجيح ما يراه صوابًا، كما أنَّه استعمله أصلًا من الأصول التي يردُّ بها على معارضيه، ومن احتجاجه في السماع قوله: ((ومن سمع حجة على من لم يسمع))[٢]، وقوله: ((وليس للبصرين حجة على اثبات دعواهم من السماع))[٣].

وهناك أمر غفل عنه باحثونا ولم يتطرقوا إليه من قريب ولا من بعيد وهو أنَّ العلماء اشترطوا شروطًا جعلوها أساسًا للأخذ بموارد السماع من كلام الله تعالى وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب وهذه الشروط هي:

١. شرط التواتر الذي يعد دليلًا قطعيًا من أدلّة النقل[٤].

٢. شرط الاستعمال اللغوي الذي يعدُّ على ما خالفه شاذًا مردودًا لا يقاس عليه[٥]، فهذه الشروط

---

[١] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٦.

[٢] البحر المحيط: ٤١٣/٦.

[٣] المصدر نفسه: ٧٣/٢.

[٤] ينظر: لمع الأدلة: ٨٤.

[٥] ينظر: الطبري ناقدا لغويا في تفسيره: ١٠٥.

يجب الأخذ بها عند ترجيح قول أو رأي.

وسنعرض فيما يأتي شرحًا مفصلًا عن هذه النصوص المأثورة التي تدخل في وعاء السماع ليتضح أنَّ أبا حيان بنى منهجه عليها، وذلك من خلال ما كتبه وتعمق في دراسته الباحثون العراقيون الذين درسوا البحر المحيط.

أولًا: القرآن الكريم.

إنَّ علماء العربية عدُّوا القرآن الكريم هو أعلى درجات الفصاحة وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة لذلك وقفوا منه موقفا موحدًا، فاستشهدوا به وقبلوا كل ما جاء فيه، ولا نعرف أحدًا من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة[١].

ويقول الراغب الأصبهاني مبينًا قيمة اللفظ القرآني: ((ألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب وزبدته، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرّعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة))[٢]، وهذا ما بيَّنه الباحث (عبد الجواد البيضاني) الذي عُني بذكر منزلة السماع، فقد ذكر أنَّ العربية لم تشهد ما يدنو من القرآن فصاحة وبلاغة، فكان مرجع الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وضالة حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وقد اعتمد النحاة جميعًا على القرآن في الاستشهاد عند تقعيدهم الأحكام النحوية إلا مَن ضَعُفَتْ لديه إمكانية الاستدلال به، فاعتمد على الشعر؛ لأنَّ كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترًا في أصله وأجزائه[٣].

ونزيد على ما ذكر الباحث (عبد الجواد البيضاني) في فضل القرآن الكريم ومنزلته وهو كما قال السيوطي: ((هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفر الدواعي على نقل جمله وتفاصيله فما نقل آحادًا ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعًا، وذهب

---

[١] ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٧.

[٢] المفردات في غريب القرآن: ٥٥.

[٣] ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢٦٦/١، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ١٦٩.

كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه بل يكثر فيها نقل الآحاد))[١].

وتابع الباحث (البيضاني) حديثه بأنَّ أبا حيان كغيره من النحاة اعتمد في الاستشهاد على آيات القرآن الكريم في استخلاص القواعد النحوية وتثبيتها، وليس أدل على عنايته بالكتاب العزيز من تفسيره (البحر المحيط) الذي اعتنى فيه بألفاظ القرآن الكريم وتركيبه، وعُني فيه بالرد على مؤولي ألفاظه ومحرفي كَلِمِهِ عن مواضعها[٢].

وهذا ما بيَّنه الباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر أنَّ أبا حيان من العلماء الذين وجهوا عنايتهم إلى القرآن الكريم، فجاء تفسيره مبينًا معاني مفردات القرآن الكريم وتوضيحها واختيار المعنى المناسب للفظ إذا كان اللفظ يحتمل أكثر من معنى بما ينسجم مع أسباب النزول، وذكر ما يستنبط من الآيات القرآنية من أحكام فقهية وذكر اختلاف الفقهاء في المسألة الواحدة إلا أنَّه لا يطيل كثيرا في المسائل الفقهية، إلا أنَّ السمة البارزة والواضحة في تفسيره هي العناية بإعراب الآيات وبيان الأوجه المحتملة في إعرابها مع تضعيف الآراء البعيدة التي لا تنسجم مع ظروف النص، أي مع أسباب نزول الآية، أو يضعّف أحيانًا الوجه الإعرابي الذي قاله غيره؛ لأنَّه لا ينسجم مع القواعد والأصول التي وضعها النحويون[٣].

ولزيادة بيان فضل القرآن الكريم وعظمة قدسيته نقول: إنَّ العلماء المسلمين عنوا بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فمنهم من وجَّه عنايته إلى ضبط لغاته ومعرفة مخارج حروفه، ومنهم من عني بما فيه من الأدلة العقلية التي تؤكد وجود الخالق سبحانه وتعالى وتنزيهه عما لا يليق به، ومنهم من عنى بالمعرب من المبني من الأسماء والأفعال والحروف العاملة وغيرها، حتى أنَّ بعضهم أعرب مشكله، وبعضهم أعربه كلمة كلمة، والمفسرون عنوا ببيان معاني ألفاظه، فذكروا منها ما يدل على معنى واحد، ومنها ما يدل على معنيين أو أكثر، ومنهم من عني

---

[١] الإتقان في علوم القرآن: ٢٦٦/١

[٢] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ١٧٠.

[٣] ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٣.

ببيان معاني خطابه فأوضحوا ما يدل على العموم وما يدل على الخصوص وما هو من الحقيقة وما هو من المجاز[١].

لذا فإنَّ الباحث (محسن الخفاجي) نقل تعريفه أنَّه: ((الوحي المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والإعجاز))[٢].

وكان الباحث (عبد العزيز الدليمي) أكثر توسعًا وتفصيلًا من غيره من الباحثين الذين عنوا بدراسة هذا المورد من موارد السماع، إذ ذكر أنَّ من مبادئ أبي حيان العناية بكتاب الله –عز وجل– ((وأنَّ الأَولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه))[٣].

ولا ينبغي أيضًا حمل القرآن على الشذوذ[٤]، ولا على التقديم والتأخير[٥]، ويرى أنَّ القلب مما ينبغي أن ننزه كتاب الله تعالى منه، إذ الصحيح في القلب أنَّه مما يضطر إليه في الشعر[٦]، وأما الإعراب فيرى أنَّه يجب حمله على أحسن الوجوه في الإعراب وذكر قول أبي حيان في ذلك، إذ قال: ((وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ، القيس، وشعر الأعشى، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات. فكما أن كلام الله من أفصح كلامٍ، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه))[٧].

نفهم من هذا الحديث أنَّ كلام الله تعالى لا يُحمل إلا على الغالب المشهور من كلام العرب؛ ذلك لأنَّ القرآن الكريم نص لغوي جاء على وفق أساليب العرب وطرق تعبيرهم وإيمانًا من أبي حيان بقدسية النص القرآني بكونه نصًّا إلهيًا أُنزل بهذه اللغة فإنَّه لا يُحمل إلا على الأغلب والأشهر من

---

[١] ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣١/٤.

[٢] البرهان في علوم الفرآن: ٣١٨/١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٣.

[٣] البحر المحيط: ٨٨/٤، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٧.

[٤] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٥] ينظر: البحر المحيط: ٢٣١/١، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٧.

[٦] ينظر: البحر المحيط: ٤٤٣/٩، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٧.

[٧] البحر المحيط: ٦١/١–٦٢، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٧.

كلام العرب، فلا يجوز أن يُحمل على أوجه ضعيفة أو نادرة.

لذلك أجمع الناس على أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره، فهو كلام الله الفصيح الذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت:٤٢]، ولذا عدَّه العلماء دليلًا قويًا في إثبات أحكامهم سواء أكانت هذه الأحكام لغويةً أم نحويةً[١].

وهذا ما أكده الباحث (عبد العزيز الدليمي) الذي وضَّح أنَّ أبا حيان كان يقدم الشواهد القرآنية على غيرها في توجيهاته وإعرابه، وأورد مثالًا على ذلك في معنى (في) التي وردت في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة:٢]، ذاكرًا قول أبي حيان في ذلك، قال أبو حيان: ((في" للوعاء حقيقة أو مجاز، وزيد للمصاحبة وللتعليل وللمقايسة))[٢].

وتابعه الباحث عبد (الجواد البيضاني) بذكره أنَّ أبا حيان كان يحمل القرآن الكريم على أحسن الوجوه وأفصحها وأورد مثالًا على ذلك، رأيه في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴿٢﴾﴾ [البقرة:٢]، ذكر أبو حيان أنَّها جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، إذ قال: ((والذي نختاره منها أن قوله: (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب))[٣].

ثانياً: القراءات القرآنية.

تعدُّ القراءات موردًا مهمًا من موارد السماع، وعليها عوَّل العلماء في إثبات أحكامهم النحوية وتوجيهاتهم الإعرابية، ونرى أنَّ الباحثين العراقيين الذين عنوا بدراسة تفسير (البحر المحيط) عُنوا بالقراءات عناية بالغة وتوسعوا في الكلام وإيراد الشواهد عليه، إذ نراهم أكثر تفصيلًا فيها من غيرها من الموارد التي ضمَّنوها دراساتهم عن أصل السماع، وقبل الشروع في دراسة هذا الجانب علينا أن نذكر أمرًا مهمًا وهو أنَّ علم القراءات كغيره من العلوم مرَّ بمراحل متتالية ومتطورة بدءًا من نزول

---

[١] ينظر: المزهر: ١٦٨/١.

[٢] البحر المحيط: ٥٧/١، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٨.

[٣] البحر المحيط: ٦١/١، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ١٧١.

القرآن بأحرفه السبعة وانتهاءً باستقراره علما مدوَّنًا مرويًّا له مبادؤه وأصوله وأسفاره وشيوخه، وبين ذلك محطات من الخدمة له تتميز بكثرة المشاركين[١].

لذلك يحتاج موقف اللغويين من القراءات القرآنية وشروط قبولهم لها إلى توضيح؛ لأنَّ هناك خلطًا كثيرًا في هذه القضية، فمن الجدير بالذكر أن نميز بيَّن منهجين متغايرين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية:

أولهما: موقف القراء وعلماء الأصول.

ثانيهما: موقف اللغويين والنحاة.

الفريق الأول: تحكمه النظرة إلى القراءة بعدّها وسيلة يتعبد ويتقرب بها إلى الله تعالى وشرطًا لصحة الصلاة ومصدرًا للتشريع.

وأما **الفريق الثاني** فتحكمه النظرة إلى القراءة بعدّها أحد المصادر اللغوية المعتمدة وشاهدًا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية[٢]، فكل ((باحث في اللغة، يجب أن يكون قادرًا على استعمال مقدرته الاختراعية، فكما اخترع النحاة جهاز النحو العربي، اخترع القراء الجهاز الأصواتي، الصالح لتقرير حقائق القراءات))[٣].

وقال سعيد الأفغاني في فضلها: ((وبعد فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية، متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكامًا))[٤].

في حين نرى أنَّ الدكتورة خديجة الحديثي ذكرت أنَّ أعلى القراءات وأصحها ما أجمعت عليه السبعة، والقراءات السبع التي أخذ بها المسلمون وعدُّوها أصح القراءات هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو بن العلاء، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، التي اختارها ابن مجاهد[٥].

---

[١] ينظر: القراءات القرآنية، تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها: ٤٧.

[٢] ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ٢٠.

[٣] مناهج البحث في اللغة: ٥٨.

[٤] في أصول النحو: ٤٥.٥٨.

[٥] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤١٨.

وعليه فالقراءات: ((مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها))[١].

والسؤال الذي يراودنا هل هناك فرق بين القرآن والقراءات؟ الجواب نجده عند الباحث (محسن بن عبد السلام بلحسن) الذي بيَّن الفرق بينهما، وذكر أنَّهما حقيقتان متغايرتان واستدل بآراء العلماء كالزركشي(ت: ٧٩٤هـ)[٢]، والدمياطي(ت: ١١١٧هـ)[٣]، وكان على الباحث أن يذكر قول هؤلاء ليكون في كلامه حجة ودليل على ما يقول، لذا رأينا أن نذكر أقوالهم هنا لنعضد رأيه ونقوّيه لكون رأيه صحيحًا صائبًا لكنَّه يحتاج إلى دليل، فالزركشي يقول: ((واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والإعجاز))[٤].

والنص نفسه ورد عند الدمياطي[٥]، فلا حاجة لذكره ثانية، ونحن نرى أنَّ القرآن والقراءات بمعنى واحد وليسا متغايرين التغاير التام بل هناك اختلاف في بعض الأجزاء عن بعض، لذا نرى أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد؛ لأنَّ القراءات الصحيحة التي تلقتها الأئمة بالقبول ما هي إلا جزء من القرآن الكريم، لذلك نرى أنَّ بين القرآن والقراءات ارتباطًا وثيقًا لسببين مهمين:

الأول: أنَّ القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه.

الثاني: لأنَّ التعريف الذي ذكرناه للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يُقرأ بها القرآن، كما يشمل القراءات الشاذة التي تفتقد لأهم أركان القراءة الصحيحة وهو التواتر، فلا تصلح قراءة القرآن بها، ومن هنا فالقرآن والقراءات ليسا متغايرين تغايرًا تامًا كما أنَّهما ليسا متحدين اتحادًا

---

[١] مناهل العرفان في علوم القرآن: ٤١٢/١.

[٢] ينظر: البرهان: ٣١٨/١، والقراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط: ١٥.

[٣] ينظر: الإتحاف: ٧، والقراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط: ١٥.

[٤] البرهان: ٣١٨/١.

[٥] ينظر: الإتحاف: ٧.

حقيقيًا بل بينهما ارتباط وثيق[١].

ولأنَّ دراستنا اختصت بالجانب النحوي ارتأينا أن نذكر بعد علاقة القرآن بالقراءات، علاقة أخرى ترتبط بالقراءات وهي علاقة القراءات بالإعراب، وقد بين لنا هذه العلاقة الباحث (نهاد محمد علي) الذي ذكر بأنَّ الكلام في التوجيهات الإعرابية للمفردات القرآنية في تفسير (البحر المحيط) يطول؛ لأنَّ التفسير ضمَّ كثيرًا من المفردات، كيف لا ومصنفه ذكر في مقدمة تفسيره أنَّ من العلوم التي يحتاج إليها المفسر علم المفردات، وذكر قول أبي حيان في ذلك، قال أبو حيان: ((الوجه السابع- اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد: ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات))[٢].

ولهذا الترابط بين القراءات والإعراب ساق الباحث (نهاد محمد علي) أمثلةً من القرآن الكريم تظهر أنَّ الإعراب كان علّةً في استحضار كثير من تلك القراءات، وأثرها في توجيه الأعاريب في التفسير من حيث اختيارها أو رفضها، أو تضعيفها أو غير ذلك، ومن هذه الأمثلة:

١. ما يتخذه دليلًا لإثبات إعراب لفظة ما في آية كريمة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنفال:٥٠]، قال أبو حيان في ذلك: ((والظاهر أن الملائكة فاعل يتوفى ويدل عليه قراءة ابن عامر والأعرج[٣]، تتوفى بالتاء وذكر في قراءة غيرهما لأن تأنيث الملائكة مجاز وحسنه الفصل))[٤].

٢. ومنها ما يؤيد بها حكمًا نحويًا، ففي قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة:١٧]، قال أبو حيان في تفسير ذلك: ((قرأ اليماني[٥]، (أذهب الله نورهم) وهذا يدلُّ على مرادفة الباء

---

[١] ينظر: القراءات القرآنية، تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها: ٣١-٣٢.

[٢] البحر المحيط: ١٦/١، وينظر: ظاهرة الإعراب في تفسير البحر المحيط (رسالة): ٦٩-٧٠.

[٣] ينظر: الاتحاف: ٢٩٨، والبحر المحيط: ٣٣٦/٥.

[٤] البحر المحيط: ٣٣٦/٥، وينظر: ظاهرة الإعراب في تفسير البحر المحيط: ٧٠.

[٥] هو طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمن اليماني التابعي الكبير المشهور (ت: ١٠٦هـ)، ينظر: المحتسب: ٢١٤/٢، ٣٢١.

للهمزة))[١].

٣. ومنها ما جاءت إثراءً للمعاني المستنبطة من الآية، ففي قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة:٣٧]، فقد ذكر أبو حيان أنَّ قراءة الجمهور برفع (آدم) ونصب (كلمات)، وعكس ابن كثير[٢]، ومعنى تلقي الكلمات لآدم وصولها إليه؛ لأنَّ من تلقاك فقد تلقيته، فكأنَّه قال: جاءت آدم من ربه كلمات، فقراءة الجمهور تبين أنَّ (آدم) هو الذي تلقى الكلمات من ربه ويكون حينئذ فاعلًا، وفي قراءة ابن كثير فتفيد أنَّ (الكلمات) هي التي تلقته وبذا فهي الفاعل، وفي هذا دلالة محبة الله لآدم بسبب حرصه على التوبة[٣].

وتظهر نباهة الباحث هنا بأنَّه أظهر العلاقة الوطيدة بين القراءات والإعراب، فحشد جمعًا من القراءات ليعتمد عليها كأدلة لتوجيه الأعاريب وبيان معانيها، وحل اشكالاتها وغير ذلك.

وبعد أن أظهرنا العلاقة بين القرآن والقراءات، وعلاقة القراءات بالإعراب من خلال ما درسه الباحثون العراقيون في مجال القراءات علينا أن نذكر أمرًا يتعلق بشروط قبول القراءة الصحيحة، وهذا ما عرضه لنا الباحث (محسن الخفاجي) من أنَّ العلماء اشترطوا شروطًا جعلوها ضوابط لصحة القراءة وقبولها وهذه الشروط هي[٤]:

١. أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه.
٢. أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.
٣. أن تكون صحيحة السند.

فإذا اتَّصفت القراءة بهذه الشروط التي ذكرها العلماء فهي القراءة التي لا تُرد بحال سواء كانت صادرة عن السبعة أم العشرة أم غيرهم[٥]، وعوَّلوا على السند كثيرًا ((إذ هو الأصل الأعظم والركن

---

[١] البحر المحيط: ١/١٣٠، وينظر: ظاهرة الإعراب في تفسير البحر المحيط: ٧٠.
[٢] ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٢١١.
[٣] ينظر: البحر المحيط: ١/٢٦٧، وظاهرة الإعراب في تفسير البحر المحيط : ٧١.
[٤] ينظر: النشر: ١/٩، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٤.
[٥] ينظر: المصدران أنفسهما.

الأقوم))[١].

وسنجمل القول في هذه الضوابط أو الشروط الثلاثة ونوضحها؛ لأنَّ باحثينا ذكروا هذه الشروط ولم يجملوا القول فيها، وهذه هي عادة من يبحث في مثل هذه العلوم فهو يحاول إظهار صلتها بعلوم اللغة العربية فقط، وسنحاول شرح هذه الضوابط إن شاء الله معتمدين في ذلك على ما أورده ابن الجزري في كتابه (النشر) فهو من الكتب المختصة بالقراءات، فمعنى الضابط الأول (ولو بوجه) يريد به: وجها من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقته الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو الذي اختاره علماء المحققين الذي هو أحد أركان موافقة العربية، لذلك هناك قراءات كثيرة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولا يعتد بإنكارهم إذا أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها[٢].

وأما الوجه الآخر فهو (موافقة أحد المصاحف العثمانية) يعني ما كان ثابتًا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر: (قالوا اتخذ الله ولدا) في سورة البقرة، إذ وردت بغير واو و(بالزبر وبالكتاب المنير) بزيادة الباء في الاسمين، ومعنى (ولو احتمالا) ما يوافق الرسم ولو تقديرا[٣].

ومعنى أن تكون صحيحة السند وذلك بأن: ((يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم))[٤].

فهذه الأمور الثلاثة المذكورة يجب الأخذ بها لقبول القراءة وصحتها، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل القرآن الكريم بها ووجب على الناس قبولها، لذا نرى أنَّ الباحث (عبد العزيز الدليمي) ذكر شروطها وبيَّن أنَّه متى اختل شرط أو ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عن

---

[١] البحر المحيط: ١/١٣٠، وينظر: ظاهرة الإعراب في تفسير البحر المحيط : ٧٠.

[٢] ينظر: النشر: ١/١٠.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/١١.

[٤] المصدر نفسه: ١/١٣.

أئمة التحقيق من السلف والخلف وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحد منهم خلافه[١].

وهذا هو السبيل الصحيح لمعرفة صحة قبول القراءة والأخذ بها، ومن ثم يصح الاحتجاج بها على الشواهد اللغوية والنحوية، فلا يجوز اختلال شرط من شروطها؛ وذلك لأنَّ القراءات إنَّما هي وقف أقرها الرسول (ﷺ) كما نزل الوحي، وفي ذلك يقول أبو عمرو الداني: ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة؛ لأنَّ القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها))[٢].

ثم تابع الباحث (عبد العزيز الدليمي) حديثه، إذ ذكر أنَّ كل ما ورد أنَّه قرأ به من القرآن الكريم وجاز الاحتجاج به سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا[٣]؛ لأنَّ ما يسمى شاذًا ضارب في صحة الرواية ((آخذ من سمت العربية والرواية تنميه إلى رسول الله (ﷺ) والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴿٧﴾﴾[الحشر:٧]، وهذا هو الحكم العام في المعاني والألفاظ))[٤].

لذلك نرى أنَّ القراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما هو جائز في الكلام العربي، بل أنَّ قراءتهم معزوة إلى الرواية[٥]، ومن هنا نجد الباحث (محسن بن عبد السلام بلحسن) ذكر تقسيم القراءات وجعلها على ستة أقسام هي:

١. **المتواتر:** وهو: ((كل قراءة وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا وتواتر نقلها))[٦].

---

[١] ينظر: النشر: ٩/١، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٧٩-٨٠.

[٢] جامع البيان في القراءات السبع: ٥١/١.

[٣] ينظر: الاقتراح: ٦٧، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٨٠.

[٤] المحتسب: ٣٣/١، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٨٠.

[٥] ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ٢٦.

[٦] منجد المقرئين: ١٨، وينظر: القراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط: ٢٢.

٢. **المشـهور**: وهـو مـا صـحَّ سـنده بـأن رواه العـدل الضـابط عـن مثلـه، ووافـق العربيـة وأحـد المصاحف العثمانية سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم، إلا أنَّه لم يبلغ درجة التواتر.

٣. **الصحيح**: وهو ما صحَّ سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، ويتفرع إلى مستفيض وغير مستفيض ويطلق عليه الآحاد أيضًا[١].

٤. **الشاذ**: وهو ما لم يصح سنده كقراءة ابن السميقع[٢]، (فاليوم ننجيك ببدنك) بالحاء المهملة، وقولـه تعـالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ ٩٢﴾ [يونس:٩٢]، بفتح اللام في (خلفك).

٥. **الموضـوع**: وهو ما نُسب إلى قارئه من غير أصل[٣]، وهو الحديث المكذوب، ويُقال له المختلق المصنوع ، أي أنَّ واضعه اختلقه وصنعه كقراءة الخزاعي[٤].

٦. **الشبيه بالمُدْرَجِ من أنواع الحديث**: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير ويقال له المُدْرَج أيضًا[٥].

ونرى أنَّ الباحثين العراقيين الذين درسوا (البحر المحيط) لم يتطرقوا لهذا التقسيم، سوى الباحث (محسن بالحسن)، وهذا يؤخذ عليهم؛ لأنَّ من يتخصص بدراسة هذا المجال يجب أن يستحضر تقسيم هذه القراءات ليتحتم علينا معرفة القراءة الصحيحة من الشاذة والقوية من الضعيفة.

أما علاقة القراءات بالدرس النحوي واللغوي فإنَّ القراءات القرآنية مصدر مهم من مصادر الدرس النحوي واللغوي للبصريين والكوفيين، وليس بينهم خلاف كبير في احتجاجهم بها، وهذا الذي ذكره الباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر أنَّ موقف النحويين واللغويين من القراءات يكاد يكون

---

[١] ينظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: ١٦٥.

[٢] هو عبد الرحمن بن السميقع بن وعلة السبائي، ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٤/٢١٠.

[٣] ينظر: منجد المقرئين: ١٩، والقراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط: ٢٣.

[٤] ينظر: الباعث الحثيث: ١٦٥-١٦٦، والاتقان: ١/٢٦٥.

[٥] ينظر: الاتقان: ١/٢٦٥، والقراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط: ٢٣.

موحدًا إلا ما نجده عند بعض البصريين، كالمازني، والمبرد، والزجاج ، وعند بعض الكوفيين أمثال شيخهم الكسائي، ولعله هو الذي بدأ بتخطئة القراءة، إذ نجد الفراء يتوقف كثيرًا في كتابه (معاني القرآن) ليقول إنَّ الكسائي لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك[١]، ويبدو أنَّ الباحث (محسن خفاجي) كان واهمًا هنا، فالبصريون يأخذون بالقراءة متى وافقت شروطهم وخضعت لأقيستهم، أما الكوفيون فيأخذون بالقراءات جميعها؛ لأنَّهم يعدونها مصدرًا مهمًا من مصادر الاحتجاج كما هو الحال في الشعر.

وفصَّل الباحث (ماجد ناصر حسين النائلي) القول في منهج البصريين والكوفيين في موقفهم من القراءات، وهو بذلك يتابع الباحث (محسن الخفاجي) إلا أنَّه كان أكثر توسعًا وتفصيلًا من الباحث (الخفاجي) في ذلك، فهو يذكر أنَّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها[٢].

لذا فإنَّ شدة اعتمادهم على القاعدة والأخذ بالقياس دفعهم إلى تقديم القاعدة على النص القرآني الموثق المنقول بالسند الصحيح على عكس ما يُفترض بالدرس اللغوي الذي يجب أن تسير قواعده خلف النصوص الفصيحة على هدي استعمالاتها المختلفة[٣].

ويبدو أنَّ الأمر لا يقاس كذلك فلو كانت كل قاعدة تابعة أو مستنبطة من آية قرآنية لتعددت القواعد وفقدت مهمتها التعليمية، ويتعذر القياس ولساوى النص القرآني غيره من النصوص.

وتابع الباحث نفسه حديثه عن منهج الكوفيين، إذ ذكر أنَّهم اعتدوا بالقراءات جميعها وجعلوها مصدرًا من مصادرهم، وشاهدًا من شواهدهم النحوية يستشهدون بها في تثبيت منهجهم النحوي وتأييده كما كانوا يقيسون عليها فأقاموا بعضا من أصولهم مستندين إليها واتخذوها شواهد صحيحة في نحوهم[٤].

---

[١] ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٥٧-١٥٨، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤٥.

[٢] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٩٧، والتأويل النحوي في البحر المحيط: ٧٠.

[٣] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ١٩٧، والتأويل النحوي في البحر المحيط:٧٠.

[٤] ينظر: التأويل النحوي في البحر المحيط: ٧٠.

ونحن نتابع ما ذهب إليه الباحث (ماجد النائلي) ونذهب إلى أنَّ أغلب الكوفيين اعتمدوا على القراءات جميعها في إثبات أحكامهم النحوية واللغوية: ((ولعل ذلك راجع إلى أنَّ الكوفيين لم يكونوا رجال فلسفة ولا دعاة منطق يحكمون المنطق في اللغة ويفرضون أقيسة عليها كما كان البصريون))[١].

ثم إنَّ الباحث (ماجد النائلي) بعد ذكره لمنهج البصريين والكوفيين وموقف الفريقين من القراءات تابع حديثه فقال: ((أما أبو حيان فإنه على الرغم من كونه يميل إلى آراء البصريين في نحوه، ويتجه وجهتهم في القياس والسماع وأنَّه غالبًا ما كان يخطئ الكوفيين فيما يذهبون إليه من آراء غير أن موقفه من هاتين المدرستين يختلف اختلافًا بينًا ازاء قضية الاستشهاد بالقراءات))[٢].

وقد كان الباحث (ماجد النائلي) محقًا في ذلك، فمذهب أبي حيان النحوي لم يمنعه من الوقوف بوجه البصريين؛ لأنَّه كان من المتشددين إزاء موقفه من القراءات فهو يراها سندًا صحيحًا متصلًا ترجع إلى الرسول (ﷺ) لذلك يختلف موقفه في القراءات عن موقفه ومذهبه النحوي، فقد رأيناه يستشهد بقراءات ابن عامر (ت:١١٨هـ) مقرئ أهل الشام، ونافع (ت:١٦٩هـ) مقرئ أهل المدينة، وحمزة بن حبيب (ت: ١٥٦هـ) مقرئ أهل الكوفة، في الوقت الذي رفض البصريون عددًا من قراءاتهم[٣].

فأبو حيان يصف ابن عامر بأنَّه: ((عربي صريح محض آخذ بالقرآن عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب))[٤].

ويعد البحر المحيط من أوسع الكتب التي ذكرت القراءات القرآنية بعد كتب القراءات وهو ما جعل الباحث (عبد العزيز الدليمي) يذكر أنَّ أبا حيان كان من أكثر علماء التفسير إيرادًا للقراءات، فقد حشد في تفسيره العديد منها صحيحها وشاذها، وتناولها ورجَّحها ودافع عنها، وردَّ مزاعم العلماء

---

[١] ينظر: الاتقان: ٢٦٥/١، والقراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط: ٢٣.

[٢] التأويل النحوي في البحر المحيط: ٧١.

[٣] ينظر: شواهد أبي حيان في تفسيره: ٦٩.

[٤] ينظر: المصدر نفسه.

الذين تناولوا القراءات بالإنكار والتضعيف، وكانت ثقافته السبيل الممهد للإفادة منها في البحر المحيط وعدَّها أحد العلوم التي يحتاج المفسر إلى معرفتها[١].

ولخص الباحث (عبد العزيز الدليمي) منهج أبي حيان في القراءات وتوجيهها، وسنوجزها على النحو الآتي[٢]:

١. ينسب أبو حيان القراءات لقرائها في الأعم الأغلب، لكنَّه أحيانًا يغفل ذكر اسم القارئ.

٢. يذكر القراءات ويوجهها نحويًا.

٣. يذكر القراءات ويبين اللغات التي ترجع إليها.

٤. يذكر اختلاف المعاني باختلاف القراءات.

٥. تأييد الحكم النحوي بقراءة القراء، إذ إنَّه يعد القراءات مصدرًا مهمًا من مصادر الدرس النحوي.

٦. يذكر الإشكالات النحوية في بعض القراءات، ويختار أصح الوجوه لحلها.

وخير من وصف أبا حيان من الباحثين العراقيين الباحث (ماجد النائلي) بقوله: ((ولقد وجدت أبا حيان في تفسيره يذكر كثيرًا من القراء والرواة من دون أن يفاضل بينهم، وهو لا يضعّف قراءة ولا يردها بل كل القراءات عنده سواء إلا أنَّ هذا التعدد في القراءات قد أضاف دلالات جديدة ومتعددة للنص القرآني فورودها أما لتقوية وجهٍ نحوي أو حكمٍ شرعي لا يمكن معرفة مفاده إلا بالرجوع لتلك القراءات))[٣].

ثالثاً: الحديث النبوي الشريف.

يعدُّ الحديث النبوي الشريف شاهدًا مهمًّا من الشواهد اللغوية والنحوية بعد القرآن الكريم وقراءاته ومصدرًا أصيلًا من مصادر الاحتجاج؛ وذلك لأنَّه لا يشك أحدٌ في فصاحة النبي (ﷺ) الذي صرَّح بأنَّه أفصح العرب لسانًا، فقال (ﷺ): ((أنا أفصح العرب بيد أنَّي من قريش))[٤]،

---

[١] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٨٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه.

[٣] التأويل النحوي في البحر المحيط: ٧٢.

[٤] الفائق في غريب الحديث: ١/١١.

فالحديث النبوي هو المصدر الثاني للشريعة بعد القرآن الكريم، إذ جاء مفصلًا لما أجمله القرآن، ومقيّدًا لِما أطلقه، فعندما نذكر الحديث الشريف على إطلاقه فإنَّ المفهوم منه كلام الرسول (ﷺ) سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلَّم مع وفودها أم من خاطبه من أفرادها[١].

ولم نرَ أحدًا من الباحثين العراقيين الذين درسوا (البحر المحيط) تطرق إلى التعريف الاصطلاحي للحديث الشريف، وإنَّما انصب قولهم على انقسام النحاة على الاحتجاج به، لذا ارتأينا أن نعرِّفه أولًا، ثم نشرع ببيان دراسة باحثينا في هذا الجانب.

المقصود بالحديث هو: ((أقوال النبي (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه،))[٢]، و((قد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضًا))[٣]، و((المشهور بين الباحثين أَن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في اللغة فلا يستندون إليه في إثبات ألفاظها أو وضع قواعدها))[٤].

وقبل الخوض في دراسة هذا الجانب علينا أن نبين أنَّ الذي نريده في هذا المجال هو الحديث النبوي أصلًا، أي ما كان من كلامه (ﷺ) وما كان يحكي أقواله وأفعاله وأحواله من عبارات ((وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة والقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا ولا أفضل في النفس ولا أفصح لفظًا ولا أقوم معنى، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافًا استغرق جهودهم فلم يبقَ فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر))[٥].

---

[١] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ١٣.

[٢] في أصول النحو: ٤٦.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] البحث اللغوي عند العرب: ٣٥.

[٥] في أصول النحو: ٤٦.

وفيما يُعنى بموقف النحاة واللغويين من الاحتجاج بالحديث الشريف فقد لخصه الباحث (محسن الخفاجي) وأسهب في الحديث عن هذا الموقف، إذ ذكر أنَّ موقف النحاة من الحديث الشريف على الرغم من فصاحة قائله ينقسم على ثلاثة أقسام[١]:

أ. مذهب المانعين مطلقًا.

وعلى رأسهم ابن الضائع الذي عزى سبب عدم الاحتجاج بالحديث عند النحويين إلى روايته بالمعنى وقد وضَّح السيوطي ذلك بقوله: ((وقال أبو الحسن ابن الضائع (ت: ٦٨٠هـ) في (شرح الجمل) تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه (ت: ١٨٠هـ) وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ﷺ)، لأنَّه أفصح العرب))[٢].

وممن ذهب هذا المذهب أبو حيان متابعًا لشيخه ابن الضائع، ونسب أبو حيان إلى النحويين الأوائل ومن جاء بعدهم إلى زمن ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) عدم الاحتجاج بالحديث معللًا هذا الاحجام عن الاحتجاج بالحديث بعلتين هما:

١. تجويز الرواة النقل بالمعنى.

٢. وقوع اللحن في كثير مما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيرا من رواته لم يكونوا عربًا بالطبع ولم يتعلموا العربية بصناعة النحو فوقع اللحن فيما نقلوا دون قصد إلى ذلك[٣].

وكان على الباحث (محسن الخفاجي) حين عرض لنا الأساس الأول وهو جواز النقل بالمعنى أن ينقل لنا رواية أو قصة تخبرنا كيف كان الرواة ينقلون الحديث بالمعنى ليتسنى لنا معرفة هذه الطريقة وكيفية تغيير الألفاظ عند تداولها من راوٍ إلى آخر، وطريق معرفة ذلك وهو أنَّنا نجد قصة واحدة جرت في زمان الرسول (ﷺ) قال فيه لفظًا واحدًا فنقل هذا اللفظ بأنواع مختلفة من الألفاظ

---

[١] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ١٩-٢٠، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٥٦.

[٢] الاقتراح: ٨٦، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٥٦.

[٣] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:٢١، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٥٦-٥٧.

بحيث يجزم الإنسان بأنَّ رسول الله (ﷺ) لم يقل بتلك الألفاظ نحو ما روي من قوله (عليه السلام): (زوجتكها بما معك من القرآن)[١]، وروي (ملكتها) بدل (زوجتكها) أيضًا، وغير ذلك من الألفاظ في هذه القصة، فنعلم قطعا أنَّه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنَّه قال بعضها، إذ يحتمل أنَّه (ﷺ) قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف، إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى، ولم يأتوا بلفظه (ﷺ) إذ المعنى هو المطلوب[٢].

ب. مذهب المجوزين مطلقًا:

من العلماء الذين جوَّزوا الاحتجاج بالحديث مطلقًا هم كثر وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الإستراباذي، إذ احتجَّ الأول بالحديث مطلقًا، وزاد الثاني على الأول لاستشهاده بأقوال أهل البيت (عليهم السلام) وأقوال الصحابة (رضي الله عنهم)[٣].

وهناك شخصية أخرى دعت إلى الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقًا متابعة لابن مالك ورضي الدين الإستراباذي، وهو ابن هشام الأنصاري تلميذ أبي حيان الذي سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى، فلم يلازمه ولا قرأ عليه فقد كان هذا الرجل شديد المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه، وقد أشار العلماء إلى هذه المخالفة في كتبهم[٤]، وقد كان على الباحث (محسن الخفاجي) حينما ذكر مذهب المجوّزين مطلقًا أن يذكر معهم (ابن هشام)؛ لأنَّ الباحث اعتمد هنا على الدكتورة خديجة الحديثي في مؤلَّفها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) ونقل ما عندها فيما يخص هذا الجانب، فكيف يهمل ابن هشام؟ وهو من كبار النحاة وكذلك هو تلميذ أبي حيان ولأنَّ دراسة الباحث اختصت بأبي حيان فمن باب أولى أن يذكره ويذكر تلميذه.

ت. مذهب المتوسطين.

وهؤلاء لم يجوّزوا الاحتجاج بالحديث مطلقًا، ولم يمنعوا الاحتجاج به مطلقًا، وكان المدافع عن رأي هؤلاء والمتحدث بلسانهم الشاطبي، هذا الرجل أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل

---

[١] شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٢٢٧/٧.

[٢] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢١.

[٣] ينظر: خزانة الأدب: ٩/١، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٥٦.

[٤] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٢.

ألفاظها وقد نقل لنا الباحث (عبد الجواد البيضاني) قول الشاطبي الذي ذكره البغدادي في الخزانة، قال الشاطبي: ((لم نجد أحدًا من النَّحْوِيين اسْتشْهد بحديث رسول الله وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم... ويتركون الأَحاديث الصحيحة لِأَنَّها تنقل بِالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم فَإِن رواته اعتنوا بألفاظها لما ينبنِي علَيه من النَّحْو))[١].

وتابع الباحث نفسه حديثه فذكر أنَّ الأحاديث التي اعتنى رواتها بألفاظها، وحرصوا على أن ينقلوها كما وردت بلفظها عن الرسول (ﷺ) فجوَّز الشاطبي الاستشهاد بها، وعليه انقسمت عنده الأحاديث من حيث صحة الاحتجاج بها على قسمين، وذكر قول الشاطبي في ذلك: ((وأما الحديث فعلى قسمين قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية))[٢].

يتضح من هذا النص أنَّ مجال الاستشهاد بالحديث الشريف ضيِّق؛ لأنَّ الأحاديث التي وصلت بلفظ الرسول (ﷺ) قليلة جدًا إذا ما قيست بالأحاديث التي رويت بالمعنى، وقد صرَّح السيوطي بذلك قال: ((وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرًا جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضًا))[٣].

وهذا ما ذهب إليه الباحث (عبد الجواد البيضاني) إذ ذكر أنَّ دائرة الاستشهاد بالحديث الشريف تنحسر أكثر إذا علمنا أنَّه ليس كل حديث وصل بلفظ رسول الله (ﷺ) يصلح الاستشهاد به، وإنَّما عماد ذلك على ما تعلق من هذه الأحاديث باستنباط قواعد اللغة[٤].

ونذكر أيضا أنَّ البغدادي صاحب الخزانة كان من المجيزين بالاحتجاج بالحديث مطلقًا إذ قال: ((والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحو في ضبط ألفاظه ويلحق به ما روي عن الصحابة

---

[١] خزانة الأدب: ١٢/١، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٢٠.

[٢] المصدران أنفسهما.

[٣] الاقتراح: ٧٤.

[٤] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٢١.

وأهل البيت))[١].

وبعد كل هذا التقديم نقول لسنا هنا بصدد إثبات مبدأ صحة الاستدلال أو تركه، إنَّما الذي يعنينا هو موقف أبي حيان منه، وهذا أيضًا تناوله كثير من الباحثين العراقيين الذين أشرت إلى مصادرهم وهي المصادر الخاصة بدراستنا، والذي نريد إيضاحه هنا وهو أنَّ ردود أبي حيان على ابن مالك – الذي جوّز الاحتجاج بالحديث مطلقًا عكس أبي حيان الذي منع الاحتجاج به مطلقًا– كانت في الأحاديث التي احتجَّ بها ابن مالك مما لم يقتنع أبو حيان بصحتها، ولعدم تمييز ابن مالك في استقرائه للأحاديث واستخلاصه للقواعد في بعضها، أو استدراكه على السابقين في بعضها الآخر بين ما هو صحيح وما لم يكن صحيحًا، واعتدَّ بالحديث مطلقًا بلا تمييز أو تفصيل، ونرى أنَّ الفريق الذي توسط بين الفريقين يميل إلى أبي حيان وابن الضائع أكثر من ميلهم إلى ابن مالك وجماعته[٢].

وبعد هذا نقول هل استشهد أبو حيان بالحديث الشريف وكيف؟ الجواب عن هذا السؤال نجده عند الباحث (عبد العزيز الدليمي) الذي أحسن صنعه حينما وقف على حقيقة استشهاد أبي حيان بالحديث الشريف، وذلك من خلال اطّلاعه الواسع على تفسير (البحر المحيط) وقراءته له قراءة عميقة تمكَّن من أن يخرج لنا شيئًا من احتجاجه بالحديث الشريف، فقد ذكر الباحث أَّن أبا حيان استشهد بالحديث الشريف في تفسيره في غير المسائل النحوية غالبًا، وفي النحو على قلة، وكان يستشهد به في أسباب النزول[٣]، وبيان الأحكام الفقهية[٤]، والاستشهاد به على المعنى اللغوي للكلمة[٥].

واستشهد أيضًا باستقصاء المعاني اللغوية لمفردات القرآن الكريم وبيان غريبها، ومما يستدل به على المعاني من الأحاديث وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ ﴿١٧١﴾﴾ [الأعراف:١٧١]، قال أبو حيان: ((النتق الجذب بشدة وفسره بعضهم بغايته وهو القلع وتقول العرب

---

[١] خزانة الأدب: ١/٩-١٠.

[٢] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٣٦.

[٣] ينظر: البحر المحيط: ٣/٨٢، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٨٥.

[٤] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٥] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٣٦، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٨٥.

نتقت الزبدة من فم القربة والناتق الرحم التي تقلع الولد من الرجل وفي الحديث «عليكم بزواج الأبكار فإنهن أنتق أرحامًا وأطيب أفواها وأرضى باليسير»[١]))[٢].

وكذلك أورد لنا الباحث (محسن الخفاجي) حديثًا احتج به أبو حيان في تفسيره، فمن استدلاله ما جاء في قوله (ﷺ): ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث))[٣]، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴿٨٥﴾﴾[البقرة:٨٥]، قال: ((نص النحويون على أن التخصيص لا يكون بالنكرة ولا بأسماء الإشارة))[٤]، وقد ورد عن العرب معرفًا بالإضافة[٥]، ويقول بهذا الصدد الباحث (وليد عادل علي السبعاوي): ((وإذا نظرنا في البحر المحيط نراه يورد أحاديث قولية وفعلية تربو على ألف حديث وقد تعددت مناسباتها والغرض من إيرادها فمنها ما ورد ترغيبًا في الحث على قراءة القرآن وسرد فضائله، أو ترغيبًا في أعمال الخير والصدقة، وفي الحث على أمور الطاعة والجهاد، ومنها ما جاء بيانًا لأهل الآخرة من جنة ونعيم وعذاب وأهوال وغير ذلك، ومنها ما جاء تفسيرًا للقرآن ومناسبات نزوله))[٦].

فالباحث هنا كان حكيمًا في تحليل هذا السفر الكبير لبيان موقف أبي حيان من الاحتجاج بالحديث الشريف، وإيراد عدة أحاديث في تفسيره ويدل على أنّه لا يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا، بل له شروط خاصة، لكن يؤخذ على الباحث أنَّه لم يوثق ما قاله بالدليل فكان عليه أن يورد أحاديث تدل على صحة قوله من أنَّ أبا حيان فعلًا احتجَّ بالحديث الشريف لإثبات كثير من الأحكام اللغوية والنحوية على عكس ما رأينا عند الباحثين العراقيين الآخرين الذين عنوا بدراسة البحر، وخصُّوا بعضًا من دراستهم بهذا الموضوع.

---

[١] سنن ابن ماجه: ٥٩٧.

[٢] البحر المحيط: ٥/٢١٣-٢١٤، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٨٥.

[٣] مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٩/٤١١.

[٤] البحر المحيط: ١/٤٦٧، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٥٩.

[٥] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٦] الخلاف النحوي في البحر المحيط: ٢٣.

فالباحث (عبد العزيز علي مطلك الدليمي) قدَّم لنا أمثلة وشواهد تدل على أنَّ أبا حيان احتجَّ بالحديث الشريف في عدة مواضع، وقد ذكر بعض الأمثلة على تلك المواضع، وبعد ذكره لهذه الشواهد شرع يقول: ((ويمكن القول إنَّ أبا حيان لم يرفض الاحتجاج بالحديث الشريف وإنَّما قيَّده بالشروط وثبت أنَّه يحتج به على إحدى صورتين:

الأولى: يحتج ببعضه للتمثيل والاستدلال كما فعل معظم السابقين ولا يبني عليه قاعدة جديدة أو يستدرك به على قاعدة قديمة.

الثانية: يحتج ببعضه الآخر لبناء قاعدة جديدة أو لإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات أو يستدرك به على قاعدة وضعها السابقون، وإن كان هذا أقل من الأول))[١].

ونختم هذا المورد برأي الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: ((وعلى هذا فإنَّني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعًا قدماء ومحدثين فيما ذهبوا إليه من أنَّ أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقًا؛ لأنَّه قد ثبت لي أنَّه لا يرد على ابن مالك ولا على غيره ممن احتجَّوا بالحديث، إن كان الحديث مما صح عنده وقبله.... كما أنه يجيز الاحتجاج بكلام آل البيت والصحابة (رضي الله عنهم) على وفق الشروط التي رآها في الحديث الشريف))[٢]، ورفضه للحديث لم يكن مطلقًا، وإنَّما رفض الأحاديث غير المروية عن العرب الفصحاء ورويت بالمعنى بأكثر من رواية، ثم إنَّ رأي المحدثين بخصوص هذه المسألة ومجمع اللغة العربية بالقاهرة وما استدركه بعض الباحثين المحدثين على ما أقرَّه المجمع كل هذا يؤيد صحة ما ذهبنا إليه[٣].

ونحن نرى أنَّ موقف أبي حيان وممن سبقه من النحاة والمتأخرين منهم وصولًا إلى المحدثين أنَّهم كانوا محقين في عدم احتجاجهم لبعض من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليس لفصاحتها، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب وأثقفهم ولكن النحو ((يشترط في شواهده سلامة اللفظ ابتداء؛ وذلك لأنَّ عمل النحاة خطير جدا فلو وضعوا قانونًا نحويًا واحدًا اتكاءً على عدة أحاديث نبوية ليس غير، ثم ظهر أن في هذه الأحاديث افتعالًا أو تدليس متن، أو تغيير موضع الشاهد لكان قانونهم خطأ يفتح الباب أمام

---

[١] الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٠.

[٢] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٢٧.

[٣] ينظر: المصدر نفسه.

الشك في قوانينهم كلها وما تسرب إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، فعدم احتجاج جمهور النحاة بالأحاديث من باب سد الذرائع وحفظ مقاصد النحو.... ولهذا يمكن التمثيل على القواعد النحوية بالأحاديث النبوية الشريفة لفصاحتها لا الاحتجاج بها))[١].

وهذا لا يعني أنَّ الأحاديث النبوية لا يوجد فيها ما يصحُّ أن يكون في أعلى مراتب الاستشهاد، لكن التوثق من لفظ الحديث ليس من عمل النحوي، بل هو من عمل المحدِّث، فتجنب اللغويون القول فيما ليس لهم به علم احتياطًا لا إنكارًا لهذا لم يُعرف في تاريخ النحو العربي الذي يقارب الثلاثة عشر قرنًا أنَّ أحدًا من القدماء أو المحدثين تمكن من نفي مستندات السماع جميعها نفيًا قاطعًا لأي قاعدة عامة في النحو العربي[٢].

رابعاً: **كلام العرب**.

يعدُّ كلام العرب المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج اللغوي بعد القرآن الكريم وقراءته، والحديث النبوي الشريف وهو مصدر مهم من مصادر الاستشهاد الرئيسة عند النحاة واللغويين والمفسرين ومن ((ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظًّا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ونجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر وزادت عنايتهم مع الزمن))[٣].

فكلام العرب يحتج منه بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم وهذا لا شك يشمل كلام العرب المنظوم والمنثور[٤].

ومن يدقق في شواهد النحو العربي يجد أنَّها: ((ظل للأدب العربي إذ هي منه، وليست ظلًا لجغرافية الحواضر والبوادي والتخوم، وهذا يجعل منها مادة مقبولة عند العرب في الجزيرة العربية، فإذا كانت مقبولة عند العرب فمن باب أولى أن تكون مقبولة عند النحاة، فيكون مفهوم رضا أمة العرب

---

[١] العقل النحوي، دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي: ٢٥٢-٢٥٣.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥.

[٣] ينظر: في أصول النحو: ٥٩.

[٤] ينظر: الاقتراح: ٩٠.

في الجزيرة عاصمًا من اتهام النحاة بالانحياز إلى الجغرافيا وحدها من غير مراعاة المقبولية العربية لنصوص الاحتجاج اللغوي النحوي لأنَّ العقل النحوي العربي عقل أدبي لا جغرافي))[١].

فقد تكلم العرب بما تمليه عليهم سليقتهم فنطقوا بالعربية على الطريق القويمة ولم يكونوا يأخذونها بتعليم معلم، ولا توجيه مرشد، ولمَّا كان كلام العرب موردًا خصبًا لبناء المنظومتين اللغوية والنحوية فقد اعتمده اللغويون والنحويون مصدرًا ثالثًا من مصادر الاستدلال.

وفي هذا يذكر الباحث (نهاد محمد علي) أنَّه كما اعتمدت كتب التفسير على الإعراب مصدرًا من مصادر عرض المعاني المتعددة التي يمكن أن تحتملها الألفاظ بتنوع أعاريبها، كان لزامًا على هذه التفاسير أن تحتاج إلى دليل عربي ثابت مسموع لدعم ذلك المعنى أو إظهاره فكان الشاهد النحوي من كلام العرب (نثرًا ونظمًا) من هذه الأدلة[٢].

والمقصود بكلام العرب كما بينه السيوطي هو كلام من تحصل الثقة بفصاحته- نظمًا ونثرًا- قبل بعثة الرسول (ﷺ) وفي زمنه حتى فساد الألسنة وفشو اللحن بكثرة المولدين، واستقرَّ الأمر على الاستشهاد بكلام الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين وعدم الاستشهاد بالمولدين نظمًا ونثرًا[٣].

ويمكن تقسيم هذا المورد تبعًا لما قسمه الباحثون العراقيون الذين درسوا البحر على النحو الآتي:

١. الشعر:

إنَّ الشعر لاقى عناية كبيرة، فهناك من عدَّه ((الدعامة الأولى لهم حتى تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط، ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه، وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه، ولذا عدُّوا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصح شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها))[٤].

---

[١] العقل النحوي: ٢٤٤-٢٤٥.

[٢] ينظر: ظاهرة الإعراب في البحر المحيط: ٨١.

[٣] ينظر: الاقتراح: ٦٧.

[٤] البحث اللغوي عند العرب: ٤٣.

وكيف لا والشعر ديوان العرب يلتمس به إيضاح المبهمات فابن عباس (رضي الله عنه) يفسر القرآن بالشعر دليلًا على منزلته قبل الإسلام وبعده، ونجد ابن فارس يقول: ((والشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحديث صحابته والتابعين))[١].

وقد أكَّد هذه الحقيقة الباحث (وليد عادل علي السبعاوي) الذي بيَّن أنَّ الشعر العربي مصدر مهم وغني من مصادر السماع، والشعر يعد في معظمه حجة النحوي في تقرير صحة القواعد النحوية وإثباتها، أو تجويز ما جاء مخالفًا للقياس، أو الرد على المخالف، أو تفنيد رأيه أو إظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه[٢].

والحق أنَّ ما ذكره الباحث (عبد الجواد البيضاني) حينما قال: إنَّ أحد الباحثين المحدثين قد غالى بقوله: إنَّ لفظة الشاهد أصبحت فيما بعد مقصورة على الشعر غالبًا[٣]، وهذه التفاتة لطيفة من الباحث ونحن نرى ما يراه الباحث (البيضاني) ونبين أنَّ الراجح في لفظة الشاهد إنَّما تطلق ويراد بها الشاهد القرآني، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرها ونثرها وأمثالها وكلامها المأثور، نعم نقول إنَّ الشعر كانت العرب تلجأ إليه لإيضاح ما أشكل عليهم من كلام الله تعالى وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم) فيما يخصُّ الألفاظ الغريبة التي أُبهمت عليهم، لذلك كانوا يلجؤون إلى الشعر لحل هذا المشكل، ولكن هذا لا يعني أنَّه كلما أطلق كلمة الشاهد يتبادر إلى الذهن أنَّ المراد بها الشاهد الشعري وحده لا غير، لذلك نرى أنَّ العلماء حينما كان يُبهم عليهم لفظ من القرآن أو الحديث، يلجؤون إلى الشعر لحل المشكلة، وهذا ما يؤكده ابن عباس (رضي الله عنه)، إذ قال نقلًا عن الباحث عبد الجواد البيضاني: ((إذا قرأتم شيئًا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإن الشعر ديوان العرب))[٤].

---

[١] الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها:٢١٢، وينظر: البحث اللغوي عند العرب: ٤٣.

[٢] ينظر: الخلاف النحوي في البحر المحيط: ٢٤.

[٣] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٧.

[٤] العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ٣٠/١، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٧-٢٤٨.

وقد ذكر الباحثون العراقيون الذين درسوا البحر المحيط وعنوا بهذا الجانب تقسيم الشعراء على طبقات لكن قبل أن نذكر هذا التقسيم، سنذكر حديثًا نبويًا شريفًا يبين مكانة الشعر، إذ قال (ﷺ): ((إن من الشعر لحكمة فإذا ألبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر فإنه عربي))[١]، فمن خلال هذا الحديث تظهر عناية العلماء بالشعر وشدة اعتمادهم عليه في دعم القاعدة النحوية واللغوية، وهذا ما تنبه عليه الباحث (محسن الخفاجي) ذاكرًا أسبابًا تدل على عناية العلماء بالاعتماد على الشعر وعدَّه الدعامة الرئيسة للاحتجاج به وهذه الأسباب هي:

أ. المنزلة العظيمة للشعراء عند العرب في الجاهلية والإسلام، فقد كانوا يتناشدونه في محافلهم ومناسباتهم في الجاهلية، ولما جاء الإسلام ظلوا يتناشدونه في المساجد وبدؤوا يفسرون به كلام الله.

ب. قلة النثر الذي وصل إلى النحويين من العصر الجاهلي بالقياس إلى الشعر لذلك كان النحويون يعتقدون أنَّ رواية الشعر أدق من رواية النثر وأنَّ تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنطوق، وأنَّ احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر، وذلك لحرصهم على تصوير الأساليب العربية في أدق صورها[٢].

ت. نظرة النحويين التي تقرب من التقديس إلى الشعراء الذين يعتد برواية شعرهم وكل ما يقولونه حجة[٣].

لهذه الأسباب وربما غيرها تكمن عناية النحويين واللغويين بالشعر لأنَّهم وجدوا ((وفي بيوت الشعر الأمثال والأوابد ومنها الشواهد ومنها الشوارد))[٤]، وإنَّما فعل النحويون فعلهم هذا متأثرين بصنيع المفسرين والفقهاء، كما أنَّهم تأثروا بما يحيطهم من الاتجاهات وإلا كانوا خارجين على ما عرضه الناس وشاذين عنهم، وكذلك فإنَّ قوانينهم وقواعدهم ليست مقبولة[٥]، وهذا لا يعني أنَّهم فعلوا

---

[١] المسالك في شرح موطأ مالك: ٢٨٩/٦، وينظر: لسان العرب (شعر): ٤١٠/٤.

[٢] ينظر: من أسرار اللغة: ٣٢٠، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٦٩.

[٣] ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٥، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٦٩.

[٤] البيان والتبيين: ٨/٢.

[٥] ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٥.

ذلك من غير اقتناع بصحة الطريق التي سلكوها بل إنَّهم وجدوا في الشعر المواصفات التي تؤهله.

وقبل أن نشير إلى موقف أبي حيان من الشعر ومدى إفادته منه في ترجيح رأي من الآراء في مسألة أو أخرى من مسائل النحو، لابد أن نعرض لطبقات الشعراء من خلال ما كتبه الباحثون العراقيون في هذا المجال ليظهر لنا موقف أبي حيان من هؤلاء جميعًا وهل استشهد بشعر جميع الطبقات أم توقف عند طبقة أو طبقتين؟ لذا سنورد تقسيم الباحثين العراقيين لهذه الطبقات ثم بعد ذلك نبين موقف أبي حيان من هذه الطبقات.

فقد ذكر الباحثون (عبد العزيز الدليمي، وعبد الجواد البيضاني، ومحسن الخفاجي) تقسيم طبقات الشعراء وهي على النحو الآتي:

أ. **الطبقة الأولى:** الجاهليون، وهم الذين لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس، والأعشى.

ب. **الطبقة الثانية:** المخضرمون، وهم الذين قضوا شطرًا من حياتهم في الجاهلية، وشطرًا آخرًا في الإسلام كلبيد، وحسان.

ت. **الطبقة الثالثة:** المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير، والفرزدق.

ث. **الطبقة الرابعة:** المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من كانوا بعد الطبقة الثالثة إلى زماننا هذا كبشار، وأبي نؤاس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح عدم الاستشهاد بكلامها، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري وتابعه الرضي[١].

وزاد الباحث (عبد الجواد البيضاني) طبقة أخرى على طبقات الشعراء الأربع وسماها (الطبقة الخامسة) وبين أنَّ بعض اللغويين المحدثين يجوّزون الاستشهاد بكبار الشعراء المحدثين كأحمد شوقي، والرصافي، والجواهري وغيرهم[٢].

---

[١] ينظر: خزانة الأدب: ١/٥-٦، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٥، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٨، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٧٠-٧١.

[٢] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٨.

ويمكن أن نقول ردًّا على الباحث (عبد الجواد البيضاني): نحن لا ننكر أنَّه يوجد في العصر الحديث من الشعراء ما يقارن بشعره وعلمه بعضًا من شعراء الطبقات الأربع، فلكل عصر علمه ورجالاته، لكن بما أنَّه اتفقت كلمة العلماء ممن عنوا بتقسيم الشعراء على طبقات أربع فقط، إذن لابد من الأخذ بها واعتمادها هذا من جانب، ومن جانب آخر أنَّ الطبقة الأخيرة تعد امتدادًا بدءًا من العصر العباسي وإلى يومنا هذا فلا حاجة لذكر شعراء محدثين ونجعلهم طبقة خامسة؛ لأنَّنا إذا جعلناهم في طبقة خاصة قد حكمنا عليهم بأنَّهم دون القدماء في عملهم وفنهم، وهذا ما لا نبتغيه على شعرائنا المحدثين.

وبعد أن ذكرنا طبقات الشعراء كما أوردها باحثونا في دراستهم، أصبح لزامًا علينا أن نذكر موقف أبي حيان من هذه الطبقات، فقد ذكر الباحثون أنفسهم أنَّ أبا حيان استشهد بشعراء الطبقة الأولى كشعر أمرئ القيس، والأعشى، واستشهد أيضًا بشعراء الطبقة الثانية كلبيد، واستشهد بشعراء الطبقة الثالثة كالفرزدق، وأما شعراء الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامهم[١]، وقال أبو حيان في ذلك رادًّا على الزمخشري: ((وكيف يستشهد بكلام من هو مولد وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره))[٢].

وبعد أن ذكر الباحثان (عبد العزيز الدليمي، ومحسن الخفاجي) ردَّ أبي حيان على الزمخشري لاستشهاده بشعراء الطبقة الرابعة، أوردا بيتًا للمتنبي استشهد به أبو حيان على سبيل الاستئناس لما ورد عن العرب، قال أبو حيان: ((استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعًا لما ورد عن العرب))[٣]. والبيت هو[٤]:

---

[١] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٦-٩٧، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٩، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٧١-٧٤.

[٢] البحر المحيط: ١٤٨/١، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٨، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤١.

[٣] البحر المحيط: ٦٥٨/٤، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٨، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٤١.

[٤] ديوان المتنبي: ٢٢٨، وفيه (حملت) بدل (بعثت)، و(الحجا) بدل (الحيا).

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حديقة   سقاها الحيا سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ

ويمكن أن نورد مثالًا استشهد به أبو حيان على شعراء الطبقات الثلاث الأولى الذين احتج بشعرهم ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر استشهاده بشعر (لبيد بن ربيعة العامري) وهو من شعراء الطبقة الثانية (المخضرمون)، فقد استشهد أبو حيان بشعره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ﴿٢٨٢﴾﴾ [البقرة:٢٨٢]، قال أبو حيان: ((و(أن تكتبوا) في موضع نصب على المفعول به، لأنَّ سئم متعد بنفسه... وقيل: يتعدى سئم بحرف جر، فيكون: أن تكتبوه، في موضع نصب على إسقاط الحرف... ومما يدلُّ على أن سئم يتعدى بحرف جر قوله[1]:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا   وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ))[2].

نخلص مما تقدم أنَّ أبا حيان يستشهد بشعر الطبقات الثلاث الأُول مع ميل واضح في الاستشهاد بشعر الجاهليين أكثر من شعر الطبقتين الأخريين، أما شعر المولدين فلا يستشهد به، أما ما ورد منه في تفسيره فقد أورده ليبين مجيء الشعر على رأي من آراء النحاة التي انفرد بها وإذا ما ذكر بيتًا لهؤلاء فإنَّما يكون ذلك من باب الاستئناس والتمثيل[3].

إنَّ باحثينا أجادوا واجتهدوا وتميزوا في دراستهم لهذا الفن من فنون كلام العرب، إلا أنَّهم لم يتطرقوا لعلماء المدرستين البصرية والكوفية، وموقفهم من الاحتجاج بالشعر؛ لأنَّ أبا حيان كان نحويًا، فمن الضروري إذن بيان موقف النحاة من هذا الفن لذا سنبين ذلك نحن إن شاء الله تعالى.

إنَّ موقف البصريين والكوفيين من الشعر مختلف؛ ذلك أنَّ الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع أو منسوب إلى من لم يقله، وذلك واضح في دواوينهم، فالكوفيون وإن أخذوا من بعض من أخذ عنهم البصريون من الرواة فإنَّهم كانوا أقل اعتناء بما يُروى بفصاحته وأكثر منهم توسعًا في الزمان والقبائل والشعراء، فحماد الراوية وإن كان أوسع الرواة روايةً، وقد أخذ عنه أهل

---

[1] ديوان لبيد: ٣٢.

[2] البحر المحيط: ٧٣٦/٢، وينظر: والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٧.

[3] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٤٦.

المصرين، وروى الأصمعي عنه شيئًا من الشعر، ولا سيما شعر أمرئ القيس لكنَّه كان غير ثقةٍ ولا مأمونٍ عند البصريين؛ لأنَّه كان ممن يصنعون الشعر وينسبونه إلى غير أهله[١].

يتبين من ذلك أنَّ أهل الكوفة كانوا أكثر رواية للشعر وأجمع ولكن أكثره مصنوع وغير منسوب إلى أهله.

لقد خلص باحثونا إلى نتيجة مفادها أنَّ الشعر يعدّ مصدرًا مهمًا من مصادر الاحتجاج اللغوي والدعامة القوية التي عوَّل عليها العلماء في ترجيح ما ذهبوا إليه ((وعسانا لا نكون مخطئين إذا قلنا إنَّ هذا المورد من موارد السماع يحتل مكانةً بارزةً في كتب اللغويين والنحويين، ومنزلةً رفيعةً في نفوسهم، فقد أولوه من الصناعة ما لم يولوا غيره بصريين وكوفيين على السواء، وهذا الأمر لا غرابةَ فيه؛ لأنَّ الشعر ديوان العرب وسجلهم المتضمن سرَّ وجودهم))[٢].

٢. النثر.

هو الفن الثاني من فنون كلام العرب إلى جانب الشعر وقد ذكر الباحث (عبد الجواد البيضاني) أنَّ النثر اتخذه النحويون في استنباط قواعدهم؛ وذلك لأنَّ العرب حينما كانت تتكلم به إنَّما تتكلم على سجيتها من دون تكلف أو تصنع، فيكون كلامها العفوي منطلقًا لتأصيل القواعد والأساليب اللغوية الحية[٣].

وبين الباحث (وليد عادل علي السبعاوي) أنَّه لما كان الشعر مجالًا للضرورات فإنَّ النحاة لم يعتمدوا عليه وحده ما لم تعضده شواهد نثرية تعزز حجته، فكانت هذه الشواهد موردًا خصبًا لبناء القواعد[٤].

والباحث هنا كان واهمًا فقد اعتمدوا عليه وحده في مواضع غير قليلة في مصنفاتهم النحوية.

وقد قسم الباحثون العراقيون النثر على قسمين نوردها على النحو الآتي:

---

[١] ينظر: في أصول النحو: ٢٢-٣٢.

[٢] الطبري الصرفي: ٦٩.

[٣] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٣٥.

[٤] ينظر: الخلاف النحوي في البحر المحيط: ٢٦.

أ. **لغات العرب:**

إذا ما نظرنا إلى الرواة في أخذهم عن القبائل التي يحتج بها ويجعلونها مقياسًا لدعم قواعدهم اللغوية والنحوية فإنَّه يجب الأخذ بنظر الاعتبار عاملين أساسيين بنى عليهما الرواة الأخذ من القبائل وقد ذكر هذين العاملين الباحث (محسن الخفاجي) ناقلًا تقسيم الدكتور رمضان عبد التواب في ذلك، وهذان العاملان هما[١]:

الأول: أنَّهم جعلوا التقارب بين لغة القبيلة ولغة قريش مقياسًا للفصاحة، فكلما تقاربت لغة القبيلة من لغة قريش كان ذلك برهانًا على فصاحة لغة هذه القبيلة، ومن ثم يصح الأخذ بكلامها.

الثاني: كلما كانت القبيلة متوغلة في البداوة كانت لغتها أفصح من تلك التي لم تتوغل في البداوة إلا بقدر، فعلى قدر توغلها تقاس فصاحتها.

وبعد أن ذكر الباحث (محسن الخفاجي) هذين الأساسين قال بعد ذلك: ((إلا أني وجدت ابن جني لا يعول على الأساس الثاني الذي ذكره الدكتور رمضان عبد التواب بل يجعل عدم التأثر بالأعاجم هو المقياس الذي تبنى عليه فصاحة القبيلة))[٢]، وقد ذكر قول ابن جني في ذلك: ((ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشـــارها لوجـب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها))[٣].

وهنا تظهر نباهة الباحث (الخفاجي) فابن جني لم يذكر شيئا اسمه (الأعاجم) في هذا النص، فالباحث استخلص ذلك من خلال فهمه للنص، وتمعّنه جيدا في لغته، وذلك أنَّ أهل مدينةٍ ما كثيرًا ما يخالطون غيرهم من غير العرب نظرًا لأمور كثيرة كالتجارة والسياسة والدين وغير ذلك، فبذلك يختلط العرب بغيرهم من الأعاجم في مدنهم ما يترتب على ذلك ضياع السليقة اللغوية التي اعتاد العرب

---

[١] ينظر: فصول في فقه العربية: ١٠٥، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٦١-٦٢.

[٢] ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٦٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه.

الفصحاء التكلم بها وأخذها مقياسا على سلامة لغتهم، والاحتجاج بها على القواعد الكلية بخلاف أهل البادية الذين كانوا قليلي الاختلاط بأجناس غيرهم من الأمم.

وهناك أمر آخر نريد أن نفصح عنه وهو أنَّ الباحث (محسن الخفاجي) رأيناه يعتمد ترتيب الباحث (عبد العزيز الدليمي) وتقسيمه عند الحديث عن لغات العرب وذكره المصادر نفسها التي وردت عند الباحث (الدليمي) لكنَّه كان أمينا في النقل، إذ إنَّه أشار إلى رسالته واتخذها مصدرا من مصادره في الدراسة.

وبعد هذا العرض الموجز نجد أنَّ أبا حيان قد عُني كثيرًا بذكر لغات العرب في (البحر المحيط)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ عنايته باللغات حتى غير العربية دفعه إلى وضع أكثر من مؤلف فيها، وقد أحصت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي في دراستها عن أبي حيان[١]، وهذا ما ذكره الباحث (محسن الخفاجي) من أنَّ أبا حيان اهتم باللغات، ولا سيما لغة الحجاز ولغة تميم، وذلك في اثناء حديثه- أعني أبا حيان- عن قسمي الاستثناء المنقطع فمنها ما يسوغ فيه البدل، وذلك الذي يمكن أن يتوجه إليه العامل، نحو: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ)، قال أبو حيان: ((فهذا فيه البدل في لغة تميم، والنصب على الاستثناء المنقطع في لغة الحجاز))[٢].

ويبدو أنَّ الباحث (الخفاجي) ذكر لغة الحجاز ولغة تميم فقط في دراسته عن لغات العرب، لكنَّ أبا حيان أورد لغات أخرى غير هاتين اللغتين، لذا نرى أنَّ الباحث (عبد العزيز علي مطلك الدليمي) كان أكثر دقة منه، فقد ذكر أنَّ أبا حيان أورد في تفسيره كثيرًا من لغات العرب ولم تقتصر عنايته بلغات العرب فحسب، وإنَّما امتدَّت عنايته إلى اللغات غير العربية منها على سبيل المثال لغات الحجاز، وتميم، وقريش، وقيس، وأسد، وهذيل، وبكر بن وائل، ونجد، وعقيل، وبني سليم، وربيعة، وبني عامر[٣].

---

[١] ينظر: أبو حيان النحوي: ١٧٦-١٨٦.

[٢] البحر المحيط: ١١٦/٤، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٦٢.

[٣] ينظر: البحر المحيط: ٢٠/١-٢٣، ٩٣،٢٣١، و ٤١/٢، و١٠/٣، و٥١٤/٤، و٤٥٦/٥، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٢.

فهذه معظم اللغات التي صرح أبو حيان بأسمائها من قبائل العرب واستشهد بها في مسائل اللغة والنحو.

ومن استشهاده بهذه اللغات على المسائل النحوية ما ذكره الباحث (عبدالجواد البيضاني) أنَّ أبا حيان استشهد في تثبيت حكمه النحوي أنَّ (ماذا) في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٦]، كلها استفهام وأصل الاستعمال لديه أنَّ (ذا) اسم إشارة فمتى ما أُريد موضوعها الأصلي كانت (ماذا) جملة مستقلة، وتكون (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء و(ذا) خبره، قال أبو حيان: ((وقد استعملت العرب ماذا ثلاثة استعمالات غير الذي ذكرناه أولا: أحدها: أن تكون (ما) استفهاما و(ذا) موصولا بدليل وقوع الاسم جوابا لها مرفوعا في الفصيح، وبدليل رفع البدل... الثاني: أن تكون (ماذا) كلها استفهامًا، وهذا الوجه هو الذي يقول بعض النحويين فيه: إن (ذا) لغو ولا يريد بذلك الزيادة... الثالث: أن تكون (ما) مع (ذا) اسمًا موصولًا، وهو قليل))[١].

ب. الأمثال:

ارتبط هذا الفن اللغوي أيضًا بانطلاق حركة التأليف الأدبي، إذ أدَّى تأليف الكتب المبكرة للأمثال منذ أواسط القرن الثاني الهجري بإنتاج أول نماذج التأليف الأدبي للعربية بعد أن سبقتها طوال القرن الأول الهجري مدونات لم تعد تأليفا أدبيًا يستند إليه البحث اللغوي[٢]، لكنَّها هيأت مادة أولية مناسبة لهذه الكتب من خلال تدوين مرويات الجاهلية[٣].

وبهذا الصدد يذكر الباحث (عبد الجواد البيضاني) أنَّ الأمثال بوصفها نمطًا من أنماط النثر المتميزة في الجاهلية يعدها أبو حيان مصدرًا من مصادر الاحتجاج بالأدب الجاهلي، ولا سيما النثري منه، إذا ما قورنت بالشعر الجاهلي فهي أقل عرضة للتغيير والتحوير، فضلًا عن أنَّها لا تقدم لمجهولية قائليها مادة مغرية للانتحال[٤]، وقد أورد الباحث المذكور قول أبي حيان في شرحه للمثل:

---

[١] البحر المحيط: ١٩٢/١-١٩٣، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٣٦.

[٢] ينظر: منهج البحث الأدبي عند العرب: ١٣-١٤.

[٣] ينظر: المصدر نفسه.

[٤] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٥.

((المثل في أصل كلام العرب بمعنى المِثْلِ والمَثِيلِ، كشبهٍ وشبهٍ وشبيه، وهو النَّظير، وَيُجمع المَثَلُ والمِثْلُ على أَمثَالٍ، قَالَ اليزِيدِيُّ: الأَمثالُ: الأَشباهُ، وَأَصلُ المثلِ الوصفُ، هذا مثلُ كذا، أَي وصفُهُ مُسَاوٍ لِوصف الآخَرِ بِوجهٍ من الوجوه، والمثل: القَولُ السَّائِرُ الذِي فِيهِ غرابَةٌ من بعْضِ الوجوهِ، وقيل: المثل، ذكر وصف ظاهر محسوس وغير محسوس، يستدلُّ به على وصف مشابه له من بعض الوجوه، فيه نوع من الخفاء ليصير في الذهن مساويًا للأول في الظهور من وجه دون وجه، والمقصود من ذكر المثل أنه يؤثر في القلوب ما لا يؤثره وصف الشيء في نفسه، لأنَّ الغرض من ضرب المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالشاهد، فيتأكد الوقوف على ماهيته ويصير الحس مطابقًا للعقل))[١].

وقد ذكر الباحث محسن الخفاجي تعريف المثل ذاكرًا تعريف ابن السكيت في ذلك، قال ابن السكيت: ((المثل: لفظ يخالف لفظ المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ))[٢]، وذكر تعريف المبرد أيضًا: ((قال المبرد: المثل هو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول))[٣].

ونزيد عليه قول الرازي، إذ قال: ((ثم قيل للقول السائر: المثل مضربه بمورده مثلٌ، وشرطه أن يكون قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه))[٤].

ويمكن عد الأمثال من بقايا أقدم النثر العربي؛ لأنَّ بعضها كان سائرًا مشهورًا في الجاهلية يجري على ألسنتهم مجرى الشعر، وهي عظات بالغة من ثمار الاختيار الطويل والعقل الراجح[٥].

وقد اعتمد علماء العربية على الأمثال في شواهدهم إلى جانب القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، ولمنزلتها هذه استشهد أبو حيان بها في المسائل النحوية واللغوية لبيان اللفظ أو توجيه قول معين أو تقرير حكم نحوي، فمن شواهده المثلية ما استشهد به من أقوال العرب في المسائل النحوية هوما ذكره الباحث (عبد العزيز الدليمي) أنَّ أبا حيان استشهد بالمثل على مسائل

---

[١] البحر المحيط: ١٢٢/١، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في البحر المحيط: ٢٤٦.

[٢] مجمع الأمثال: ١/١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٦٤.

[٣] المصدران أنفسهما.

[٤] مفاتيح الغيب: ٣١٢/٢.

[٥] ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠-٣١.

نحوية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ ﴿٢١٧﴾﴾[البقرة:٢١٧]، وقد ذكر الباحث قول أبي حيان في ذلك، قال أبو حيان: ((العطف المضمر المجرور فيه مذاهب... والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه، أما السماع فما روي من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفا على الضمير في غيره، والتقدير: مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَغَيْرُ فَرَسِهِ))[١].

وقد ذكر الباحثون العراقيون أمثال الباحث (محسن الخفاجي، وعبد الجواد البيضاني) مسائل في اللغة استشهد عليها أبو حيان بالأمثال لكنَّنا ليس بصدد الافصاح عنها هنا كون دراستنا اختصت بالجانب النحوي لا غير.

يتبين أنَّ الأمثال لأهميتها لا يكاد كتاب من كتب النحو يخلو منها؛ لأنَّها الأنموذج النثري الوحيد الذي اطمأنَّ العلماء إليه في صحة الاستشهاد به، وهو ما يُحمَدُ النحويون عليه استشهادهم بها[٢].

وأبو حيان شأنه شأن النحويين الذين سبقوه، عُني بالأمثال لأهميتها من خلال ما ذكره الباحثون العراقيون، ومن كونها ثروة لغوية تضاف إلى غيرها من الكنوز اللغوية المتمثلة بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الفصيح، لتكون مادة خصبة يعتمد عليها علماء العربية في استنباط قواعدهم وأحكامهم النحوية واللغوية.

ونرى أنَّ الباحثين العراقيين الذين درسوا هذا الموضوع لم يتوسعوا فيه، وإنَّما توقفوا على تعريفها وأهميتها بعدِّها مصدرًا من مصادر الاحتجاج، ومثلوا لها بمسائل نحوية ولغوية، فأمَّا في المسائل النحوية فقد ذكروا لها مثالًا واحدًا اتفق الباحثون كلّهم على ذكره.

---

[١] البحر المحيط: ٣٨٧/٢، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ٩٤-٩٥.

[٢] ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠.

المبحث الثاني

القيــاس

يعدُّ القياس المورد الثاني من موارد أدلة الصناعة النحوية، فهو معظم أدلة النحو المعوَّل عليه في غالب مسائله، وإذا كان علم النحو مأخوذًا بعضه بالسماع فبعضه الآخر مأخوذ بالاستنباط والقياس[١]، لذلك فالقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو، ويعد ضربًا من ضروب الاستدلال الذهني القائم على إعمال الفكر أو العقل لاستنباط القواعد النحوية والأصول[٢].

وعلى هذا الأساس فإنَّ القياس: ((عملية ذهنية تحدث عن طريق رد وتمثيل وإلحاق الفروع بالأصول وليس العكس وعلى هذا الأساس فإن القياس لا يقوم على عمل عقلي مجرد وإنما يستند في جوهره إلى الأصل أو ما في حكمه))[٣].

وقد عبر بعض الباحثين المحدثين عن هذا المورد بقوله: ((وليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمى عمله هذا قياسًا، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي))[٤].

لذلك نرى أنَّ القياس ارتبط بالنحو ارتباطًا وثيقًا حتى عُرِّف النحو بأنَّه: ((علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها))[٥].

وقد استطاع النحاة في ضوء أخذهم بالقياس تثبيت القواعد النحوية، وتحويل النحو من المعرفة إلى الصناعة، أي من مجرد استقراء كلام العرب وجمعه إلى علم له قوانينه وأحكامه، إذ كان النحو مجرد معرفة حتى بعجه ومدَّ قياسه عبد الله بن إسحاق الحضرمي[٦].

---

[١] ينظر: الاقتراح: ١٧٥-١٧٧.

[٢] ينظر: الطبري ناقدًا لغويًا في تفسيره:١١٢.

[٣] المصدر نفسه: ١١٥.

[٤] من أسرار اللغة: ٨.

[٥] الاقتراح: ٣٢.

[٦] ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/١١٤، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري (رسالة): ١٣.

فالقياس إذن هو الأساس الذي تتسع على الإلمام به لغتنا العربية، وهو واسع المجال مترامي الأطراف يمت إلى كل باب من أبواب العربية بصلة، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة، وسيبويه إمام النحاة لم يغفل القياس، فقد عدَّه مصدرًا أصيلًا من مصادر النحو، وتحدث عنه كثيرًا في مؤلَّفه الذي جاء جامعًا لعلم النحو وأصوله مشتملًا على أبوابه وفصوله، وبعده جاء العلماء وساروا على الطريقة نفسها التي سلكها سيبويه من حيث العناية بالأصول النحوية، ولا سيما القياس، فنجد أنَّ ابن جني أكثر من الحديث عنه وتعليل أسبابه[١].

وبعد هذا العرض الموجز الذي قدمناه لهذا الأصل النحوي، سنعرض لدراسات الباحثين العراقيين الذين درسوا (البحر المحيط) ولا سيما الذين عنوا بدراسة هذا الأصل– وهم قليلون جدًا– ليتسنى لنا معرفة كيفية عرضهم له، ومدى توسعهم في شرحه والتمثيل له، ولكن قبل ذلك سنعرض لأهمية القياس، والفائدة منه، وبواكير نشأته.

فالقياس: محاكاة لما يقوله العرب في أساليب كلامهم وطرائقه وصيغه وحمل كلامنا على كلامهم ولا يتحصل لنا ذلك إلا إذا أخذنا بالقواعد النحوية والصرفية التي وضعها علماء النحو بعد أن استخلصوها من استقراء كلام العرب على اختلاف القبائل المتكلمة به وتعدد مساكنها وتنوعها على الحد الذي مر بنا في كلامنا على المسموع[٢].

علينا هنا أن نذكر فائدة القياس لأنَّ باحثينا لم يذكروا هذه الفائدة، والغرض من ذلك معرفة قوانين العربية وصوغ المشتقات منها ومعرفة الكلام الذي يجري فيه القياس وما لا يجري فيه القياس متبعًا قياس الكلمات على نظائرها، وخير من تكلم عنه من علمائنا الأجلاء ابن جني، إذ قال: ((وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنَّه لو كان محتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود، والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد، ولا غرض ينتحيه الاعتماد، ولكان القوم قد جاؤوا بجميع المواضي والمضارعات، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة، والآحاد والتثاني، والجموع، والتكابير والتصاغير، ولما أقنعهم أن

---

[١] ينظر: ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي (بحث): ٣.

[٢] ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢٢.

يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا، ولا قالوا: إذا كان المكبَّر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا، دون أن يستوفوا كلَّ شيء من ذلك، فيوردوه لفظًا منصوصًا معينًا لا مقيسًا ولا مستنبطًا كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياسًا))[١].

أما بواكير نشأة هذا الفن فيجمله الباحث (عبد الجواد البيضاني) الذي ذكر أنَّ نشأة القياس ارتبطت بنشأة النحو فصارا متلازمين وليس أدل على ذلك مما بينه قول أبي البركات الأنباري، إذ قال: ((وأعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: أنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالأدلة القاطعة))[٢].

وتابع الباحث (عبد الجواد البيضاني) حديثه فقال: ((ويرجع بعض الباحثين نشأة القياس في النحو إلى تأثر النحاة بالمنطق اليوناني عندما استطاع (أرسطو) أن يقرب بين منطقه واللغة اليونانية، ويرى أحد الباحثين بأنَّ المفكرين في الأمم الأخرى أعجبوا بمنطق (أرسطو) وحاولوا صب لغاتهم في تلك القوالب))[٣].

في حين يرى باحث آخر نقلًا عن الباحث (عبد الجواد البيضاني) أنَّ نشأة القياس في النحو العربي هي نشأة فطرية، وقد ظهر على يد نحاة البصرة الأُوَل قبل أن يترجم منطق اليونان، وكان القياس بهذه الصورة الفطرية على عهد النبي (ﷺ) وعليه قامت بعض الأحكام، ويستدل الباحث على رأيه بما رواه معاذ بن جبل (رضي الله عنه) لمَّا بعثه النبي (ﷺ) إلى اليمن قال له: ((كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن، قال: فبسنَّة رسوله، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال معاذ: فضرب رسول الله (ﷺ) صدري ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله))[٤].

---

[١] الخصائص: ٢/٤١-٤٢.

[٢] لمع الأدلة: ٩٥، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٦٥.

[٣] اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٦٦.

[٤] القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٩٢، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٦٦.

ولكن كان على الباحث (عبد الجواد البيضاني) حين يورد حديثًا نبويًا شريفًا أن يرجع إلى كتب الحديث وشروحه ليتوثق من صحه الحديث وسنده، وهل هذا الحديث ورد فعلًا في كتب الحديث وشروحه أم لم يرد؟ وهذه هي عادة الباحثين الذين يوردون أحاديث شريفة نجدهم يرجعون إلى كتب الحديث وشروحه للتوثق من صحة الحديث وسنده.

ونحن بصفتنا باحثين رجعنا إلى كتب الحديث وشروحه، وتوثقنا من صحة وجود الحديث الذي ذكرناه[١].

في حين نرى أنَّ بعض الباحثين يؤكدون أنَّ فكرة القياس لم توضع في عصر النبي (ﷺ) وفي عصر صحابته فحسب، بل وضعت في العصر الأول والثاني قواعد القياس، وشرائط العلل واستند في رأيه إلى قول أبي حيان: ((إن الصحابة تكلموا في زمن النبي (ﷺ) في العلل))[٢].

العجيب في الأمر أنَّ الباحث (عبد الجواد البيضاني) نقل نصًا عن أبي حيان زعم فيه أنَّ أبا حيان قاله، ولكن عند التوثق من صحة وجود هذا النص في كتبه المطبوعة لم نعثر على هذا النص، وهذا ما يؤخذ عليه، وحتى لو افترضنا أنَّ الباحث نقل النص بتصرف، وتوهم ووضعه بين قوسين فإنَّ الهامش يدلنا على أنَّه نقل النص كما هو من المتن ولم يغير فيه شيئا، ولسنا هنا بصدد إظهار عيبه، فكثرة محاسنه تغفر بعضًا من أخطائه؛ ذلك أنَّ هذا الباحث أجدَّ واجتهد وتميَّز في دراسته في البحر المحيط، وأظهر قدرته على الخوض في غمار مسائله وموضوعاته لكن كان عليه أن يتوثق جيدًا من صحة نقله.

وبين الباحث نفسه أنَّ القياس نشأ في عصر عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ) الذي قيل فيه: ((كان أول من بعج النحو، ومدَّ القياس وبسط العلل))[٣]، والمراد هنا بالقياس: القاعدة النحوية ومدى اطرادها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، وتقديم ما يشذ عن

---

[١] ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٣٣/٣٦، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٦٩/٣٣.

[٢] اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٦٦.

[٣] طبقات فحول الشعراء: ١٤/١، وينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٦٧.

نصوص اللغة[١].

نفهم من ذلك أنَّ: ((القياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدؤوا في التأليف بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته، وجد القياس عندهم- كما نرجح- على الصورة السهلة المفهومة في زمانهم لا على الصورة التي وصلت إلينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد ومناقشات ومقارنات جعلت منه علمًا صعبًا ذا فروع وأحكام))[٢].

فهذا ابن سلام الجمحي يقول في مقدمة طبقاته: ((وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي))[٣].

وهذا ما أراد توضيحه لنا الباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر بأنَّ القياس بدأ مع بواكير نشوء النحو منتقلًا إليه من علوم الشريعة، ولا يعني هذا الانتقال أنَّه تم وضعه في بداية الأمر في علوم الشريعة ثم استعير إلى علم النحو، لكن الحاجة دعت إلى وضعه في علوم الشريعة، ثم صار منهجًا متبعًا في كثير من المعارف والعلوم، فلا عجب إذن أن نجد النحو مرتبطًا بالقياس ارتباطًا وثيقًا منذ أن وضعت أسس النحو الأولى[٤].

والغاية من إجراء القياس كما بينت لنا الباحثة (إسراء محمد منصور) هي التوصل إلى حكم ثابت في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم، فيكون اللجوء إلى القياس ضرورة تمليها أبنية اللغة المتجددة، فكان لابد لهم من اللجوء إلى القياس لمعرفة ما لم يسمعوا به أولًا ولاستنباط الأحكام النحوية مما سمحوا به ثانيًا، ولذا تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة، وكان جل اهتمامهم – علماء القرن الثاني- منصبًا على تقديم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من

---

[١] ينظر: القياس في اللغة العربية: ٤٨.

[٢] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢٤.

[٣] طبقات فحول الشعراء: ١٢/١.

[٤] ينظر: القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره: ١٥، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٧٨.

القواعد والقوانين يلجؤون إليها[١].

وقبل أن نبين أركان القياس ونتحدث عنها وموقف أبي حيان منها، علينا أن نذكر في بادئ الأمر موقف النحويين منه (بصريين وكوفيين)؛ لأنَّ عملنا هنا عمل نحوي، وأبو حيان كان من النحاة المتمرسين في هذه الصناعة، فقبل أن نبين موقفه كان لزامًا علينا أن نبين موقف مَن سبقه في هذا الأصل النحوي؛ لأنَّ باحثينا لم يتطرقوا إلى موقف النحاة منه وهذه هي طبيعة عملهم الذي يصب موضوعه الرئيس على أبي حيان وموقفه منه، فمن المسلَّم به أنَّ القياس هو مذهب البصريين، والسماع هو مذهب الكوفيين، فالبصريون لا يقيسون على السماع إلا إذا كان كثيرًا مطردًا، فهم لا يعتدون بالشاهد الواحد ولا يقيسون عليه، أما الكوفيون فيكتفون بالشاهد الواحد لوضع القاعدة عليه، لكن هذا لا يعني أنَّ الكوفيين يأخذون بالسماع فقط ويعرضون عن القياس بل نجد أنَّ للقياس حضورًا مهمًا عند الكوفيين أيضًا[٢].

إذن فكل من البصريين والكوفيين كانوا يأخذون بأصلي السماع والقياس، ولكن كلا الفريقين كان له نظرته الخاصة لهذين الأصلين.

ولهذا يمكن القول إنَّ علماء العربية لم يكونوا على درجة واحدة من العناية بالقياس، وهذا ما يوضحه الباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر أنَّ هناك فريقين من علماء العربية كانوا متفاوتين في الأخذ بالقياس، فريق منهم حاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه، فلم يكتب لمذهبه البقاء لمخالفته طبائع الأشياء[٣]، والأصمعي واحد ممن يمثل الفريق الأول، وقد وصفه ابن جني بقوله: ((والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل.... وتوفره على ما يروي ويحفظ))[٤].

---

[١] ينظر: الاقتراح:٣٢، والقياس وعلاقته بالمعنى في البحر المحيط: ٣.

[٢] ينظر: الطبري الصرفي: ٨٤.

[٣] ينظر: في أصول النحو: ٧٩، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٧٨..

[٤] الخصائص: ٣٦٢/١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٧٨.

والخليل خير من يمثل الفريق الثاني؛ لأنَّه كما يصفه ابن جني: ((سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه))[١]، وممن جاء بعد الخليل وسار على منهجه في مدّ القياس فقد صار قريبا من تطور نظرية النحو، ومن عُني بالسماع دون عنايته بالقياس فقد صار بعيدًا أو بمعزل عن تطور هذه النظرية.

أما موقف أبي حيان من القياس فقد اتبع خطى ابن جني، فذهب إلى أنَّ كل ما كان لغة قبيلة صحَّ القياس عليه وإن كانت هذه اللغة من القلة بحيث يمنع بعضهم القياس عليها، ويرى أنَّه لا يصح تأويل ما كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم بها[٢].

وهذا ما أكده الباحث (عبد العزيز الدليمي) حين ذكر أنَّ أبا حيان يأخذ بالقياس ولا يلغيه، ولكنَّه لم يكن يطلق القياس كما يفعل الكوفيون الذين أجازوا القياس على الشاهد الواحد المسموع، وهم يعدون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار ما كثر أو قل، كما جوَّزوا القياس على ما لم يرد به السماع، في حين نرى أنَّ أبا حيان كان لا يقيس على ما لم يرد به سماع[٣].

فالأفضل في القياس إذن أن يكون ما كَثُرَ وروده واستعماله في لغات العرب، وقد عدوا ذلك أصلًا في قياسهم، فإن قلَّ الاستعمال وكان لغة قبيلة ولم يتكلم أصحابها إلا بهذا الاستعمال فيقاس عليه، أما إن قلَّ الاستعمال في اللغة نفسها عن استعمال آخر كَثُرَ في هذه اللغة فيقاس على ما كثر استعماله ولا يصح القياس على ما قلَّ استعماله في اللغة نفسها[٤].

وما زلنا نتتبع أثر أبي حيان في القياس وبيان موقفه منه، فهذا الباحث (وليد عادل علي السبعاوي) يقول: ((وقد اتخذ أبو حيان القياس في بعض مواقفه حجة يرجع إليها ويرجح بها ما يراه راجحًا، وقد بين أن القياس لا يكون إلا على أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن يقوم القياس عليها،

---

[١] الخصائص: ٣٦٢/١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٧٨.

[٢] ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٤٥.

[٣] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٠٥، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٠.

[٤] ينظر: أبو حيان النحوي: ٤٠٥-٤٠٧.

وهو المنهج الصحيح في ذلك، فالقليل النادر لا يجوز القياس عليه، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به سماع))[١].

وهذا الذي ذهب إليه الباحث (وليد السبعاوي) هو الراجح الصحيح في فكر أبي حيان ومنهجه، فأبو حيان إذا كان لا يجيز القياس على القليل النادر فمن باب أَوْلى أنَّه لا يجّوز القياس على ما لم يرد به سماع، إذ كيف يعتمد القياس أصلًا من أصول النحو دون سماع؟ وهو قاعدته التي بنى عليها، إذ يقول في هذا الشأن عن الجزم بـ(كيف): ((والجزم بها غير مسموع عن العرب فلا نجيزه قياسًا خلافا للكوفيين وقطرب))[٢]. وإليك بيان ذلك:

ذكر الباحث (عبد العزيز الدليمي) عدة أمور تتعلق بمنهج أبي حيان وموقفه عند الاحتجاج على مسائل اللغة والنحو بالقياس، نجملها على النحو الآتي:

١. أنَّ من منهج أبي حيان إذا لم تتوافر الشواهد الكثيرة فلا يرى للقياس وجهًا فهو مثلًا لا يقيس العطف على المعنى، قال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة:٢٥٩]، قال أبو حيان: ((ومن قرأ: أَوْ، بحرف العطف[٣]، فجمهور المفسرين أنه معطوف على قوله: ألم تر إلى الذي حاج على المعنى... والعطف على المعنى موجود في لسان العرب قال الشاعر[٤]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقَلَّدِ

... والعطف على المعنى نصوا على أنه لا ينقاس))[٥].

٢. وإذا ورد السماع والقياس فإنَّه يرجح السماع، يقول أبو حيان في ذلك: ((ألا ترى أنك لو رفعت الفاعل بعد ذكر المصدر لم يجز حتى تنون المصدر؟ فقد تغير المصدر بتنوينه، ولذلك حمل سيبويه قولهم: هذا ضارب زيد غدًا وعمرًا، على إضمار فعل: أي ويضرب عمرًا، ولم يجز

---

[١] الخلاف النحوي في البحر المحيط: ٢٩.

[٢] البحر المحيط: ١٩٣/١.

[٣] ينظر: جامع البيان: ٤٣٨/٥.

[٤] البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٩٥.

[٥] البحر المحيط: ٦٣٠/٢-٦٣١، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠١.

حمله على موضع زيد؛ لأنَّه لا محرز للموضع، ألا ترى أنَّك لو نصبت زيدًا لقلت: هذا ضارب زيدًا وتنون؟ وهذا أيضًا على تسليم مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون، فهي مسألة خلاف، البصريون يجيزون ذلك فيقولون: عجبت من ضرب زيد عمرًا، والفراء يقول: لا يجوز ذلك، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع. والصحيح مذهب الفراء، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل، فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر))[١].

٣. لا يقيس على الشاذ والنادر، ومن ذلك قول العرب: (خيرٍ عافاكَ اللهُ) جوابًا لـ(كيف أصبحت؟) على حذف حرف الجر وإبقاء عمله، ذكر ذلك أبو حيان حين أشار إلى أنَّ أصحابه البصريين نصوا على أنَّ ذلك لا يجوز وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه[٢].

هذه هي أهم المواضع التي ذكرها الباحث (عبد العزيز الدليمي)، إذ بين فيها منهج أبي حيان وموقفه من القياس.

نضيف إلى ذلك مثالًا آخرًا أورده الباحث (عادل صالح علاوي الجبوري) وهو يدخل ضمن القياس على القليل المسموع، فقد بين الباحث أنَّ أبا حيان كان يعيب على ابن عطية القياس على القليل المسموع، وجاء ذلك حين جعل ابن عطية (اللام) في قوله تعالى:﴿ لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف:١٣] لام الأمر، وردَّ عليه أبو حيان ذلك بقوله: ((واللام في لتستووا: الظاهر أنها لام كي. وقال الحَوْفي[٣]: ومن أثبت لام الصيرورة جاز له أن يقول به هنا. وقال ابن عطية: لام الأمر، وفيه بعد من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب، وهو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه))[٤].

---

[١] البحر المحيط: ٢/٧٢-٧٣، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠١.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٧٥٧، والبحر المحيط: ٣/٧٢٤، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠١.

[٣] هو أبو الحسن، علي بن إبراهيم بن سعيد المصري، من حَوف بلبيس مصر، أحد أئمة النحو والتفسير (ت:٤٣٠هـ)، ينظر: طبقات المفسرين: ٨٣، وحاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١/٣٢٢.

[٤] البحر المحيط: ٩/٣٦١، وينظر: ردود أبي حيان النحوية في البحر المحيط على ابن عطية (رسالة): ١٩-٢٠.

نلاحظ هنا أنَّه قد تعددت آراء العلماء في اللام الداخلة على الفعل المضارع (تستووا)، والصحيح أنَّها لام (كي) كما ذهب إلى ذلك أبو حيان، أو كما يسميها ابن هشام لام العلة، والفعل منصوب بعدها؛ لضعف أمر المخاطب باللام[١].

يتضح مما سبق ذكره أنَّ أبا حيان كان موقفه من القياس هو موقف أصحابه البصريين فلم يخرج عن منهجهم إلا في القليل النادر، فنراه لا يقيس على مسألةٍ ما إلا إذا توافر فيها كثرة الشواهد، وكذلك إذا حضر السماع والقياس في المسألة الواحدة فيرجح السماع على القياس، متبعًا مبدأ (إذا حضر السماع بطل القياس)، وكذلك إذا كانت المسائل النحوية والصرفية كَثُرَ ورودها واستعمالاتها في لغات العرب فإنَّ أبا حيان يعد ذلك أصلًا في القياس، كما أنَّه كان لا يقيس على الشاذ والنادر والمسموع القليل، وهذا هو الشائع المطرد عن منهج البصريين الذين اتفقوا على أنَّ ما يقاس عليه هو الكثير في لغات القبائل.

وخلاصة ما تقدم أنَّ أبا حيان استعان بحكم القياس كثيرًا في إثبات الأحكام النحوية التي ذكرها في تفسيره، واعتنى بإبراز أثره في التوجيهات النحوية التي وقع فيها إشكال نحوي في ظاهرها، فيقبلها إن كانت موافقة للقياس المطرد المشهور، فهو يبني أحكامه على المسموع الكثير من كلام العرب ويقيس عليه، ويمنع القياس على الشاذ في كلام العرب، كذلك هو لا يخرج عن المنهج العام للنحويين، ولا سيما البصريون لذلك ضيَّق أبو حيان على نفسه دائرة الأخذ بمبدأ القياس متابعًا شيوخه البصريين في ذلك، ويبدو أنَّ صفة التبعية للمذهب البصري لحقته من هذا التحديد والتضييق في قبول الأحكام النحوية بالقياس، فكان يأخذ بالقياس ولا يلغيه، لكنَّه لم يكن يطلق القياس كما فعل الكوفيون الذين توسعوا فيه.

---

[١] ينظر: مغني اللبيب: ٧١٦.

المبحث الثالث

التعليل

من الواضح أنَّ العرب منذ القدم قد عنوا بظاهرة التعليل، وهذه العناية صانت اللغة العربية عن الخطأ، فالغرض من هذا المبحث هو دراسة هذه الظاهرة، أو كما سمَّاه النحويون أصلًا من أصول النحو، ومن خلال ما درسه الباحثون العراقيون في هذا المجال، ومن خلال المصادر النحوية التي عنيت بهذه الظاهرة المهمة، فإذا نظرنا إلى اللغة بوصفها علم فحينئذ نحتاج إلى التعليل والاستدلال شأنها شأن بقية العلوم، لذا أنَّ كثيرا من المباحث التعليلية تدخل في علم اللغة، وعلم اللغة نظرًا إلى ماهيته العلمية يحتاج إلى التعليلات والأدلة والبراهين المنطقية.

وقد ((امتدَّ التأليف في العلة النحوية منذ نشأة علم النحو على أيدي الرعيل الأول على يدي عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وبرزت في زمن سيبويه إلى قرننا هذا، إلا أنَّ مناهج البحث فيها قد تنوعت وتنوع الحديث عنها، فبدأ التعليل عفويًا فطريًا مختلطًا بغيره من العلوم إلى أن تثبتت جذوره في الأرض واستقلَّ عن غيره وأصبح قائما بذاته، وذلك لحاجة العرب إلى تعليم أبنائهم أصول لغتهم وقواعدها، وكان من الطبيعي أن يُسأل عن السبب الذي يقف وراء كلَّ حكم من الأحكام، وكل قاعدة من القواعد، وكل قياس من الأقيسة التي وضعها النحاة وكانت العلة في بداية التعليم بسيطة تناسب مستوى التلاميذ التي يسألون عنها إلى أن قامت المذاهب النحوية وبدأت الاختلافات والمؤاخذات النحوية تنشب بين المدرستين وبين علماء وزعماء كل مدرسة وأخرى وذلك لما تحتاجه كل مدرسة للدفاع عن وجهة نظرها))[1].

لذلك كانت العلة النحوية سارية على ألسنة الرعيل الأول من النحاة، وقد فتح الخليل الباب أمام النحاة واللغويين حين سُئل عن العلة النحوية أمن العرب أخذها أم من نفسه؟ فقال: ((إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد

---

[1] العلة النحوية بين القدماء والمحدثين: ٩٩.

صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها، وهذا كلام مستقيم))[١].

وهدفنا في هذا المبحث أن نظهر الجهد الذي بذله باحثونا في بيان موقف أبي حيان من التعليل، ولكن علينا أن نشير إلى أنَّ باحثينا لم يكونوا جميعهم ممن بحثوا في هذا المجال فمن وقف عليه منهم ثلاثة باحثين فقط، هم (عبد العزيز علي مطلك الدليمي، وعبد الجواد البيضاني، ومحسن الخفاجي) على تفاوت بينهم في العرض والتقديم، لكنهم اتفقوا جميعًا على التعريف الاصطلاحي الذي أوردوه لهذه الظاهرة، وبعضهم زاد على هذا التعريف تعريفات أخرى سنذكرها إن شاء الله تعالى.

التعليل في اصطلاح النحاة: أورد الباحثون (عبد العزيز الدليمي، وعبد الجواد البيضاني، ومحسن الخفاجي) تعريف العلة في اصطلاح النحاة وهي: ((تغيير المعلول عما كان عليه))[٢].

وهذا التعريف مما اتفق الباحثون على إيراده، ولكن تميز بعضهم من بعض في إيراد تعريفات أخرى، منها ما ذكره الباحث (عبد الجواد البيضاني) أنَّ العلة هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى الأسباب التي جعلتها على ما عليه، فلابدَّ للحكم النحوي من علة تدعو إليه[٣].

في حين نرى الباحث (محسن الخفاجي) يذكر أنَّ العلة هي: ((الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه))[٤].

---

[١] الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

[٢] الحدود في النحو: ٤٤، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٣، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٨٧، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٨٩.

[٣] ينظر: اختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٨٧.

[٤] الشاهد وأصول النحو: ٣١٧، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٨٩.

نفهم مما تقدم أنَّه لابدَّ للحكم النحوي من علّة تدعو إليه، وسبب يبيح في ضوئه للقائل به الالتجاء إليه لذلك كانت العلة وثيقة الصلة بالنحو، وفائدة العلة كما يذكر الباحث (عبد العزيز الدليمي) هي العلم بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة[١].

في حين نرى أنَّ الباحث (محسن الخفاجي) يوضح العلة من خلال مثال ضربه على ذلك، قال: ((ومثال ذلك قولنا: (حضر زيد) فكلمة زيد فاعل؛ لأنَّه وقع منه الفعل فكل كلمة تحل محل كلمة (زيد) ويتم الفعل منها فهي فاعل، فالعلة في حكم الفاعلية هي إسناد أو وقوع الفعل من (زيد) ونقول كلمة (زيد) مرفوعة؛ لأنَّها فاعل، وكل فاعل مرفوع، فقولنا كل فاعل مرفوع هو العلة في رفع (زيد)، لذا حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع))[٢].

وبناء على ذلك فإنَّ العلة وثيقة الصلة بالنحو، فحظيت دراسة العلة في النحو العربي بعناية كبيره؛ لأنَّها اقترنت بالقياس اقترانًا استدلاليًا، لذا عدت العلة أهم ركن من أركان القياس.

وقبل أن نشرع في تتبع موقف باحثينا في تقسيم العلل وبيان أثرها في الدرس النحوي، علينا أن نذكر أمرين في غاية الأهمية لكون باحثينا قد غفلوا عن ذكرهما هما:

الأول: صحيح أنَّ العلة بدأت منذ أن بدأ علم النحو على أيدي الرعيل الأول لعلماء العربية، أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، لكن كان لسيبويه فضل كبير في حركة التعليل من خلال التوسع في العلل والاكثار منها، ففاق بذلك ما كان عند شيوخه المتقدمين، إذ قال سيبويه: ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها))[٣].

الثاني: أصبحت العلة في القرن الرابع الهجري غاية يسعى النحويون إلى تحصيلها، ووجهًا من وجوه الاستدلال على القواعد النحوية، وفي ذلك يقول ابن جني: ((اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث

---

[١] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٣.

[٢] الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٨٩.

[٣] الكتاب: ٣٢/١.

علل الفقه))[١].

لذا أصبح التعليل والبحث فيه مجالًا خصبًا للتأليف، فكتبت في العلة مؤلفات متعددة، وخير من ذكر ذلك الباحث (عبد العزيز الدليمي)، إذ قال: ((وقد بلغ اهتمام العرب بالتعليل حدًا جعل بعض النحاة يفردون كتبًا مستقلة في العلل، فهذا قطرب محمد من المستنير يؤلف كتاب (العلل في النحو)، وألف المازني كتاب (علل النحو)، وهما من الكتب المفقودة، ويعد كتاب الزجاج (الإيضاح في علل النحو) أول كتاب يفرد للعلة النحوية وصل إلينا))[٢].

وهناك أمر تجدر الإشارة إليه وهو أنَّه من غير المناسب أن يقال أنَّ علماء اللغة العربية أخذوا التعليل عن المنطق اليوناني، أو عن الفقهاء والمتكلمين فيه، فالعلة عربية إسلامية معًا من غير تأثير أعجمي، وفي هذا ذكر الدكتور تمام حسان أنَّه في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة يمكن القول إنَّ هؤلاء يمكن أن يغترفوا من معين واحد نستطيع أن نطلق عليه المنهج الإسلامي ونجعله ردًا على الذين يحلو لهم أن يزعموا باتهام الأخذ عن اليونان[٣].

وهذا يعني إن كان هناك تأثير في نشوء التعليل، فهو أثر من الفقه الإسلامي لا غير، وكان التعليل النحوي مواكبًا في تطوره لتطور النحو العربي وتقعيده.

أنواع العلل النحوية.

قبل أن نذكر تقسيم باحثينا لأنواع العلل، علينا في بادئ الأمر أن نبين أنَّ ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) صنف العلل على ضربين، ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة، نحو أن يقولوا لمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحا قالوا قلبتا ألفًا؟ فأجاب: ((وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها))[٤]،

---

[١] الخصائص: ٤٩/١.

[٢] الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٣.

[٣] ينظر: الأصول، تمام حسان: ١٦٦.

[٤] الأصول في النحو: ٣٥/١.

ثم ينطلق الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ) من حيث انتهى ابن السراج ليجعل علل النحويين ثلاثة أضرب: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية[١].

والواضح أنَّ باحثينا وقفوا على هذا الجانب معتمدين هذا التقسيم الثلاثي للعلل الذي اتخذه الزجاجي منهجًا له في تقسيم علل النحويين، وهي على النحو الآتي:

أولًا: **العلل التعليمية**.

ذكر الباحثون (عبد العزيز الدليمي، وعبد الجواد البيضاني، ومحسن الخفاجي) أنَّ الزجاجي تنبه على طبيعة هذه العلل وما فيها من تكلف وتمحّل، فالعلل التعليمية هي العلل الأولى التي تفيدنا في الأحكام الإعرابية كأن نقول: العلة في نصب لفظة (زيدًا) من قولنا: (إنَّ زيدًا مسافرٌ) وهي مجيء (إنَّ) قبلها، وكل ما أشبه هذه العلل يسمى (علل تعليمية) بما نستطيع أن نتعلم ونعلم كلام العرب ونضبطه[٢].

ثانيًا: **العلل القياسية**.

وهي علل ثوانٍ بعد العلل الأُول، كأن يُسأل سائل لمَ نصبت (إنَّ) الاسم ورفعت الخبر؟ فيقال: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول واحد مقدم على الفاعل فحملت عليه، نحو قولنا: (ضرب خالدٌ زيدًا)، وتلاها منصوب كأنَّه مفعول به مقدم، ومرفوع كأنَّه فاعل مؤخر[٣].

ثالثًا: **العلل الجدلية النظرية**.

وهي العلل التي تأتي وراء العلل الثواني، وتسمى العلل الثوالث، فكل ما يعتل به بعد العلل القياسية يدخل في العلل الجدلية كأن يسأل سائل في باب (إنَّ) بأي الأفعال شبهتموها بالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ ولمَ أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في نحو: (إنَّ زيدًا يركب)؟

---

[١] ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

[٢] ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٤، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٩٦، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩١.

[٣] ينظر: المصادر نفسها.

فـ(يركب) واقع موقع خبرها المشبه بالفاعل، كل هذا وما أشبهه مما يدور في ذهن السائل ما عدا العلل الأولية والثانية يعد من علل الجدل والنظر[١].

ونحن نرى كما ترى الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ هذه الأنواع الثلاثة من العلل عند الزجاجي التي ذكرها باحثونا في معرض حديثهم عن تقسيم العلل، ما هي إلا ما يطلق عليه: العلل الأوائل والثواني والثوالث، تقول: ((الملاحظ أنَّ هذه العلل هي ما يطلق عليه في العادة العلل الأوائل والثواني والثالث على الترتيب، كما يلاحظ أنَّ العلل الثواني ليست إلا علـلًا للعلل الأوائل، ومن ثم فقد أطلق عليها أبو بكر بن السراج علة العلة، وعدَّها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) مجرد شرح وتفسير وتتميم للعلة الأصلية... أما العلل الثوالث فتمحُّل لا طائل تحته وتزيد لا جدوى منه، وليست هي في الواقع سوى جوانب من النظر العقلي الخالص وشواهد على تأثر رجال النحو برجال الكلام))[٢].

ونجد أنَّ الباحث (محسن الخفاجي) ذكر أنَّ العلل الثواني والثوالث هي التي ثار عليها ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) ودعا إلى إلغائها؛ لأنَّها تجعل النحو مسائل معقدة، وهذا مما يفسده[٣]، فابن مضاء ثار على النحو العربي القديم، فنادى بضرورة إلغاء بعض الأبواب والقضايا النحوية التي يرى أنَّها لا تغني المتعلم في شيء، وخاصة العلل النحوية، إذ إنَّه قسم العلل على ثلاثة أضرب كحال الزجاجي، إلا أنَّ الاختلاف بينهما يكمن في التسميات، فالضرب الأول عنده هي العلل الأُول والتي بها يستطيع المتكلم النطق بكلام العرب[٤]، وهذا النوع من العلل يعادل العلة التعليمية عند الزجاجي، أما الضربان الآخران فهما العلل الثواني والثوالث، وهما يعادلان العلل القياسية والعلل الجدلية عند الزجاجي، إذ يرى ابن مضاء أنَّه من الضروري الاستغناء عن هذين النوعين؛ لأنَّهما لا

---

[١] ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٥، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٤، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٣٠٢، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩١-٩٢.

[٢] الشاهد وأصول النحو: ٣٢٥.

[٣] ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٤، واختيارات أبي حيان ومؤاخذاته النحوية على المعربين في تفسير البحر المحيط: ٢٩٦، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩١.

[٤] ينظر: الرد على النحاة: ١٢٨.

يفيدان سوى توضيح حكمة العرب في بعض المواضع، ودليله على ذلك أنَّ الشيء في الفقه الظاهري إذا حُرِّمَ بالنص فإنَّه لا يحتاج إلى تعليل[١].

وفي الحديث عن رفض ابن مضاء العلل الثواني والثوالث والاستغناء عنهما في النحو العربي، نرى أنَّ أبا حيان قد تابع ابن مضاء في مذهبه هذا، وقد نقل إلينا الباحث (محسن الخفاجي) هذه المتابعة، إذ ذكر أنَّ أبا حيان رفض العلل الثواني والثوالث متابعة لابن مضاء، وعدَّ الأخذ بها هذيانًا من القول، وخروجًا عن منهج التعليم[٢].

وبيَّن الباحث المذكور أنَّ السيوطي نقل عنه هذا الرفض للعلل ناقلًا قوله في ذلك، إذ كان أبو حيان يرد فيه على تعليل النحويين: لِمَ اختيرت الضمة علامة لتاء المتكلم دون الفتحة والكسرة؟ فعلل النحويون ذلك بأنَّه: ((خُصَّ المتكلم بالضم؛ لأنَّه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركات الحركة الأولى، وقيل لأنَّه إذا أخبر لا يكون إلا واحدًا وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد فألزم الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب؛ لأنَّه أكثر ويعطف بعضه على بعض وكسروا المؤنث؛ لأنَّ الكسرة من علامة التأنيث وقيل لأنَّه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنَّها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل))[٣].

وهو لا يرتضي أيضًا اختلاف النحويين في المسائل التي تكثر فيها التعاليل مما يؤدي إلى تعقيد المسألة الواحدة وطولها، ومثال ذلك ردَّه الخلاف في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، وما أُثير من خلاف في النون التي تلي الألف أو الواو أو الياء، إذ قال: ((وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل، ولا ينبني عليه حكم))[٤].

فأبو حيان لا يرى في التعاليل القاصرة فائدة كبيرة، ويرى أنَّ النحويين قد أفسدوا النحو بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية التي ليس لأكثرها نفع أو فائدة كبيرة، وأنَّ بعض هذه التعاليل لا حاجة إليها، كتعليلهم الأمور الوضعية التي يمكن أن تعلل كل شيء، وهذا هو مذهب الظاهرية، فقد ذهب

---

[١] ينظر: الرد على النحاة: ١٢٨، والتعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (أطروحة): ١٨.

[٢] ينظر: والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٢.

[٣] همع الهوامع: ٢٢٣/١، وينظر: التذييل والتكميل: ١٣٣/٢، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٢.

[٤] ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥٧١/٢، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٣.

أصحاب هذا المذهب إلى أنَّه من الحرام أن تسأل عن شيء وجد ولمَ وجد؟ ولِمَ وضع على هذه الصورة؟ ولمَ قيل في القرآن الكريم كذا ولم يقل كذا؟ [١] قال ابن حزم: ((لا يحل التعليل في شيء من الدين ولا أن يقول قائل لِمَ حُرِّمَ هذا وأحلَّ هذا))[٢].

ولكن هذا لا يعني أنَّ أبا حيان يرفض التعليل جملة وتفصيلًا، بل إنَّه يرفض التعليلات التي لا تقدم نفعًا، فكان ينفر من بعضها التي لا طائل فيها، وباحثونا رصدوا كثيرًا منها عند أبي حيان في تفسيره وأوردوا مسائل علل فيها أبو حيان على أحكام نحوية عند تفسيره لبعض آيات الذكر الحكيم، ومن المسائل في ذلك:

١. ما أورده الباحث (عبد العزيز الدليمي) أنَّ أبا حيان ذكر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ٤﴾ [محمد:٤]، إذ قال أبو حيان: ((وانتصب (منًّا وفداءً) بإضمار فعل يقدر من لفظهما، أي فإما تمنون منا، وإما تفدون فداء، وهو فعل يجب إضماره، لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة، فعامله مما يجب إضماره))[٣].

٢. وكذلك ما أورده الباحث (محسن الخفاجي) أنَّ أبا حيان ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرًا ٢١﴾ [الفتح:٢١]، ثلاثة آراء في إعراب (وأخرى) :

الأول: هو تجويز الزمخشري[٤]، أن تكون (وأخرى) مجرورة بـ(رُبَّ) مضمرة.

الثاني: هو جعل (وأخرى) مرفوعة بالابتداء، وقد وصفت هذه النكرة بالجملة بعدها وهي لم (تقدروا) وخبر المبتدأ قوله: (قد أحاط الله بها).

الثالث: هو تجويز أبي حيان أن يكون قوله: (وأخرى) في موضع نصب بفعل مضمر ومفسر

---

[١] ينظر: أبو حيان النحوي: ٣٩٣.

[٢] الأحكام في أصول الأحكام: ١١٤/٨.

[٣] البحر المحيط: ٤٦١/٩، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٤-١٠٥.

[٤] ينظر: الكشاف: ٤٣١/٤، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٤.

بمعنى (قد احاط الله بها)، أي (وقضى الله أخرى قد أحاط بها)[١]، ويظهر أيضًا أنَّ أبا حيان متابع في هذا الرأي للزمخشري، وقد ضعَّف أبو حيان الرأي الأول الذي جوَّزه الزمخشري معللًا ذلك بأنَّ (رُبَّ) لم ترد في القرآن الكريم على الرغم من ورودها بكثرة في كلام العرب فكيف يؤتى بها مضمرة[٢].

يتضح مما سبق أنَّ أبا حيان يذكر العلة للحكم النحوي الذي يصدره ويبني ترجيحه للرأي الذي يراه مناسبًا على وفق العلل التي يصدرها، مما يؤكد أنَّه لم يرفض التعليل رفضًا تامًا، وإنَّما أبعد العلل التي تفسد النحو، وهذا مما أشار إليه الباحث محسن الخفاجي[٣].

---

[١] ينظر: الكشاف: ٤/٤٣١، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٤.

[٢] ينظر: البحر المحيط: ٩/٤٩٤، والترجيح النحوي في البحر المحيط:٩٤.

[٣] ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٥.

المبحث الرابع

الإجمـــاع

الإجماع أصل من أصول الفقه يجمع على حجيته جمهور الفقهاء ويرونه دليلًا نقليًا تاليًا في الترتيب لكتاب الله تعالى وسنَّة رسوله (ﷺ)؛ لأنَّه المرجع في المسائل التي لم يرد فيها نص من الكتاب أو السنَّة، وهو اجتهاد علماء الأمة، فإذا نقل عنهم اجتهاد في إثبات حكم من الأحكام فلا معنى عقلي ولا إجماع عندهم إلا عند سند من الكتاب أو السنَّة، وإلا كان قولًا في دين الله بغير علم، وإنشاء لشرع لم يأت به الله تعالى ورسوله (ﷺ) فإن لم يكن إجماع على مسألة وجب الرجوع إلى القياس[١].

وإذا تتبعنا كتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، كالإنصاف لأبي البركات، والتبيين للعكبري، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، نجد إجماع النحاة دليلًا من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية، ومستندًا يستندون إليه في رد آراء المعارضين والمخالفين.

ومن الباحثين العراقيين ممن ذكر إجماع العرب وإجماع الفقهاء إلى جانب إجماع النحاة الباحث (محسن الخفاجي) الذي أرود إجماع العرب، وذكر أنَّ إجماع العرب على شيء يعد حجةً كما ذكر ذلك السيوطي الذي وقف على هذا الجانب، فقال: ((وإجماع العرب أيضًا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك[٢]، في (شرح التسهيل): ((استدل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق[٣]:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْـــمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا مـــا مِثْـــلَهُمْ بَشَـرُ

وردَّه المانعون بأنَّ الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب، ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها

---

[١] ينظر: الإجماع عند علماء البصرة (رسالة): ٩٥.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٣/١.

[٣] ورد (أدام) بدل (أعاد) في البيت، ينظر: ديوانه: ٤٥٧.

عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويبه قوله))[١].

ونلاحظ أنَّ علماء اللغة والنحو تأثروا بعلماء الفقه والشريعة، إذ بنى النحويون واللغويون أصولهم على أصول أولئك الذين سبقوهم فنجد حد الإجماع في النحو قريبًا من حده في اصطلاح الفقهاء، وقد التمسنا هذا المعنى عند الباحث (محسن الخفاجي) الذي ذكر تعريف الأصوليين للإجماع بأنَّه: ((اتفاق المجتهدين من أمة محمد (ﷺ) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي))[٢]، فالإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة هو ما ((تيقن أنَّ جميع الصحابة (رضي الله عنهم) قالوه ودانوا به عن نبيهم (ﷺ) وليس الإجماع في الدين شيئًا غير هذا، وأما ما لم يكن إجماعًا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم أو سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه))[٣].

فعلى الرغم من أنَّ علماء اللغة والنحو بنوا أصولهم على أصحاب أصول الفقه ومنها الإجماع، إلا أنَّ الباحث (محسن الخفاجي) ذكر أنَّ هناك فرقًا بين الإجماعين، واستند في ذلك إلى نص ابن جني في (الخصائص)، إذ عقد فصلًا سمَّاه (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)[٤]، يقول ابن جني: ((اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله (ﷺ) من قوله: ((أمتي لا تجتمع على ضلالة))[٥]، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان الخليل نفسه، وأبا عمرو فكره))[٦].

---

[١] الاقتراح: ١٦٤-١٦٥، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٦.

[٢] الشاهد وأصول النحو: ٤٣١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٦.

[٣] الشاهد وأصول النحو: ٤٣١.

[٤] ينظر: الخصائص: ١/١٩٠، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٥.

[٥] المستدرك على الصحيحين: ١/٢٠١، وقد روي الحديث فيه: (لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبدًا).

[٦] الخصائص: ١/١٩٠-١٩١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٥.

وما ذهب إليه الباحث (الخفاجي) هو الحق في ذلك والصائب؛ ذلك أنَّ إجماع المجتهدين من علماء الشريعة لا يتم على خطأ كما نص عليه رسول الله (ﷺ) بقوله: ((أمتي لا تجتمع على ضلالة))، أما إجماع النحويين فربما يكون على خطأ، لذا نجد ابن جني يجيز مخالفة الإجماع بقوله: ((لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع. فقس على ما ترى))[١]، وأيضًا ما ذكرناه من قوله سابقا: ((فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان الخليل نفسه، وأبا عمرو فكره))[٢].

أما موقف النحاة من الإجماع فهو المبتغى منه في دراستنا، فنرى أنَّ ابن جني في المذكور آنفًا، وإن لم يكن أول من أشار إلى الإجماع وأقسامها، إلا أنَّ الذي انماز به كتاب (الخصائص) هو أنَّه عقد للإجماع بابًا خاصًا وأورد أمثلة على إجماع النحاة في توجيه مسائل نحوية، وكذلك أورد أمثلة خالف فيها الإجماع، إذ كان يرى جواز مخالفة الإجماع، ومن أمثلة ذلك ما أورده الباحث (محسن الخفاجي) ذاكرًا قول ابن جني: ((فمما جازَ خلافُ الإجماعِ الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فهذا يتناوله آخرٌ عن أول، وتالٍ عن ماض على أنَّه غلطٌ من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنَّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ولا يجوز ردَّ غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير))[٣].

ومعنى هذا ((أنَّ أصله: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه) فيجري (خرب) وصفًا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول مررت برجل قائم أبوه فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره ، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا

---

[١] الخصائص: ١/١٩٠.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٩١.

[٣] الخصائص: ١/١٩٢-١٩٣، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٧.

على ضب – وإن كان الخراب للجحر لا للضب– على تقدير حذف المضاف على ما أرينا... وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع))[١].

وكان على الباحث الخفاجي أن يورد مثالًا احتجَّ به ابن جني على احتجاجه بالإجماع، كما ذكر مثالًا ذكر فيه جواز مخالفة الإجماع، وهذا يؤخذ عليه كون بحثنا هنا ينصب على مدارسة هذا الأصل وذكر الأمثلة عليه، ومن أمثلة ما احتجَّ به ابن جني على الإجماع قوله في الرد على المبرد الذي منع من تقديم خبر ليس عليها، إذ قال: ((وما يصح ويجوز تقديمه خبر (ليس) نحو: زيدًا ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخواك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين: "البصريين والكوفيين"))[٢].

وقال أيضًا: ((فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك – يا أبا العباس– أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه))[٣].

نفهم من ذلك أنَّ ابن جني يرى الإجماع حجة إذا لم يخالف منصوصًا، ومقيسًا على منصوص، وأنَّ مخالفته جائزة بشرط الإتقان والتمعن، وذكرنا أمثله على احتجاجه بالإجماع وأمثلة على مخالفته للإجماع وذلك يدل على توافق تام بين النظرية والتطبيق عنده.

أما موقف أبي حيان من الاحتجاج بالإجماع فقد وجدناه يأخذ بالإجماع، ولا يخرج عليه فمن مواضع استدلاله بالإجماع ما ذكره الباحث (عبد العزيز الدليمي) أنَّ أبا حيان احتجَّ بالإجماع عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴿٩٧﴾﴾[آل عمران: ٩٧]، إذ نقل أبو حيان إعراب الزمخشري[٤]، الذي أعربه بأنَّ (مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله: (آياتٌ بيناتٌ)، وردَّ أبو حيان بعد ذلك على الزمخشري أنَّ (آيات) نكرة، و(مقام ابراهيم) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يلتفت إليه[٥].

---

[١] الخصائص: ١/١٩٢–١٩٣، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٧.

[٢] الخصائص: ٢/٣٨٥.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٨٩–١٩٠.

[٤] ينظر: الكشاف: ١/٣٨٧، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٥.

[٥] ينظر: البحر المحيط: ٨/٥٦١، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: ١٠٥.

ومن استدلال أبي حيان بالإجماع أيضًا ما ذكره الباحث (محسن الخفاجي) في حديث أبي حيان عن التمييز ومذهب نحاة البصرة والكوفة فيه، إذ ذكر الباحث (الخفاجي) أنَّ أبا حيان رجَّح أن يكون التمييز نكرة ولا يُعَرَّفُ، مستدلًا بالإجماع وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى:﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴿٥١﴾﴾[البقرة:٥١]، ذاكرًا في هذه المسألة قولين:

الأول: مذهب البصريين وأغلب الكوفيين أنَّه لا يجوز تعريف التمييز.

الثاني: مذهب بعض الكوفيين وابن الطراوة[١]، جواز تعريف التمييز.

ورجَّح أبو حيان القول الأول مستدلًا بالإجماع، قال: ((ولا يجوز تقديم هذا النوع من التمييز على اسم العدد بإجماع، ولا الفصل بينهما بالمجرور إلا ضرورة، نحو[٢]:

على أنني بعد ما قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا

وعشرينَ منها أُصبُعًا مِن وَرَائِنَا ولا تعريف للتمييز، خلافًا لبعض الكوفيين وأبي الحسين بن الطراوة))[٣].

وخلاصة ما تقدم أنَّ باحثينا الذين درسوا البحر لم يولوا لهذا الأصل من أصول النحو حقَّه بالشرح والتفصيل، كما فعلوا في أصول النحو الأخرى، وحتى الذين درسوا هذا الأصل اكتفوا بتعريفه وإيراد بعض الأمثلة عليه، ما عدا الباحث (محسن الخفاجي) الذي أوفاه شرحًا وتمثيلًا ، فكان اعتمادنا عليه كبيرًا في دراسة هذا المبحث.

---

[١] ينظر: البحر المحيط: ٣٢٢/١، والترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٩.

[٢] البيت للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه: ١٢٧.

[٣] البحر المحيط: ٣٢٢/١، وينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط: ٩٩.

Abstract

This study explores the grammatical efforts of Iraqi researchers in the interpretation of ***Al-Bahr al-Muḥīṭ*** by **Abu Hayyan al-Andalusi** (d.745 AH), which is among the tafsirs that gave special attention to grammatical aspects. The study focuses on analyzing the grammatical issues presented in the tafsir and the approaches Iraqi researchers used to address these issues, comparing their methodologies with classical and modern grammatical references.

The study is limited to theses, dissertations, and research produced within Iraq up to the year 2023, when the collection of research materials was completed and the writing of the dissertation commenced.

The aim is to highlight the impact of these efforts on the development of contemporary grammatical research, identify the challenges and phenomena encountered by researchers, and analyze the various approaches they employed in presenting grammatical topics.

The study is divided into four main chapters covering the fundamentals of grammar such as al-samā‘ (oral transmission), analogy, consensus, and causality; Abū Ḥayyān’s grammatical responses on nouns, verbs, and particles; grammatical methods including ellipsis, addition, fronting and postponing; and finally, grammatical guidance on nouns, verbs, and particles.

The descriptive-analytical method was used to compare these studies with grammatical corpora, tafsir literature, and readings.

The importance of this study lies in its compilation of diverse research efforts in a precise field with deep impact on the study of grammatical tafsir within Iraq, paving the way for broader future studies.

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of Arabic

THE GRAMMATICAL STUDY IN *AL-BAHR AL-MUḤĪṬ* BY ABU HAYYAN AL-ANDALUSI (D. 745 AH) IN THE WORKS IN THE STUDIES OF IRAQI RESEARCHERS

A Dissertation Submitted to the Council of the College of Education for Humanities/ University of Diyala in Partial Fulfillment of the Requirements of the Degree of Doctor in Arabic Language and Linguistics

By

. YAḤYĀ ʿABBĀS MUḤAMMAD KĀDHIM

Supervised by

PROF. IBRAHIM RAHMAN HAMEED (PH.D.)

2025 A.D. **1447 H.**